

تغطية خاصة:

«مشروع قانون القومية»

يكشف صراعات إسرائيلية

ويهودية داخلية

صفحة (5) من 6

إسرائيل في قاع

تدريج الدول المتطورة

في معظم الجوانب

الحياتية!

صفحة (6) من 6

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠١٨/٥/٢٢ الموافق ٦ رمضان ١٤٣٩ هـ العدد ٤١٨ السنة السادسة عشرة

الاسرائيلي المنتهز

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

رئيس بنما يؤكد أن بلاده لا تفكر حالياً بنقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس

نقل السفارة الأميركية إلى القدس يعيد فتح ملف العلاقات بين حكومة نتنياهو والمسيحيين الإنجليين في الولايات المتحدة

قال رئيس بنما خوان كارلوس فاريليا إن بلاده لا تفكر حالياً بنقل سفارتها في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، وأكد أنها تدعم الحوار بين إسرائيل والفلسطينيين على أساس حل الدولتين.

وجاءت أقواله في إطار مقابلة خاصة أجرتها معه صحيفة «يسرائيل هيوم» خلال زيارته إلى إسرائيل، الأسبوع الماضي، ونشرتها الصحيفة أمس الاثنين.

ورد على سؤال الصحيفة للرئيس فاريليا فيما إذا يعتقد أن بلاده أخذت عندما قامت في ثمانينيات القرن العشرين بنقل سفارتها من القدس إلى تل أبيب، وما إذا كانت ستعيدها إلى القدس، قال رئيس بنما: «نحن ندعم المفاوضات السياسية ونأمل أن يكون هناك حوار حول حل الدولتين. عندما تبدأ المفاوضات مرة أخرى، سنكون هناك فرص لإعادة النظر في كل الأمور وسيتم النظر في جميع الخيارات».

وتابع فاريليا: «لكن في الوقت الحالي، من المهم أن نرى حواراً حقيقياً بين القيادتين في إسرائيل وفلسطين من أجل إحلال السلام في المنطقة. سنبقى حالياً في تل أبيب، لكننا سننتظر ونرى ما ستفعله الدول الأخرى وفي الوقت نفسه سندعم المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين».

وأضاف: «من حق كل دولة أن تقرر بنفسها أين ستقيم سفارتها، ونحن نفضل الانتظار في سبيل السماح باستئناف المفاوضات».

وسئل عما إذا كان دعم بنما لإسرائيل يعني أنها ستصوت إلى جانبها في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى في العالم، فقال فاريليا: «لقد صوتنا كثيراً إلى جانب إسرائيل، نحن بلد محايد بسبب القناة التي تمر عبر أراضيها، لذلك فنحن نقيم علاقات مع جميع الدول، لكن لدينا حضور قوي للجالية اليهودية في بنما، وهي تساهم بشكل كبير في الدولة».

ووجه فاريليا رسالة إلى الشعب الإسرائيلي قال فيها: «لديكم مستقبل مشرق، السلام مهم، لديكم ديمقراطية قوية، وتجديد المفاوضات الدبلوماسية مهم لأنه سيجلب توجيه الموارد التي تذهب إلى الأمن لأشياء أخرى من شأنها تحسين نوعية الحياة».

على صعيد آخر أقيمت أمس مراسم تدشين مقر سفارة باراغواي في القدس. وشارك في المراسم رئيس باراغواي هوراسيو كارتيس، ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو.

وبعد المراسم عقد كارتيس اجتماعاً مع رئيس الحكومة نتنياهو في ديوان رئاسة الحكومة في القدس.

وقبل المراسم عقد رئيس باراغواي اجتماعاً مع رئيس الدولة الإسرائيلية رؤوفين ريفلين، أكد فيه هذا الأخير أن القدس هي



(أفب)

نقل السفارة إلى القدس المحتلة، خلفيات عميقة في المشهدين الأميركي والإسرائيلي.

عاصمة الشعب اليهودي منذ ثلاثة آلاف عام.

ورأت تحليلات جديدة أن هذه العلاقات قد تتسبب بتآكل إضافي في مكانة إسرائيل وسط مراكز قواها التقليدية، وفي طليعتها يهود الولايات المتحدة الذين يعتبرون الإنجليين خطراً حقيقياً على قديمهم.

[طالع ص ٣]

الكنيست الإسرائيلي يتقدم في سن «قانون التغلب» على المحكمة العليا وعلى حقوق الإنسان!

«المعهد»: خلال الفترة المذكورة نفسها (منذ ١٩٩٢ حتى اليوم)، ألغت المحكمة العليا في ألمانيا ٢٠٦ قوانين، في كندا ٤٦ قانوناً، في إيرلندا ٣٦ قانوناً وفي الولايات المتحدة ٥٠ قانوناً جميعها قوانين فيدرالية.

وأوضح «المعهد» أيضاً أن «المحاكم العليا في غالبية الدول الديمقراطية مخولة صلاحية إلغاء أي قانون يتعارض مع نصوص الدستور»، وهو ما تفعله المحكمة العليا الإسرائيلية في حال تعارض نص قانوني مع أحد قوانين الأساس (التي تشكل، معاً، نصوصاً دستورية) في غياب دستور مكتوب لدولة إسرائيل حتى الآن.

كما أوضح «المعهد» أيضاً أن قانوني الأساس المذكورين، اللذين سنهما الكنيست في العام ١٩٩٢، «رفعا إسرائيل درجة وضماها إلى نادي الدول الديمقراطية التي توفر الحماية الدستورية لحقوق الإنسان الأساسية، وهي التي لم تكن مضمونة أو محمية من قبل»، وعليه، فسيكون من الخط والشذوذ تراجع إسرائيل عن هذا الوضع بينما تتقدم معظم الدول الديمقراطية نحو تبني تسويات تضمن الحماية الدستورية المتينة لحقوق الإنسان الأساسية.

ويرى «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» أن الوضع الأفضل والأمثل هو وضع دستور لدولة إسرائيل «أو، على الأقل، سن قانون أساس: التشريع، بحيث يلقي واجبات جديدة، واضحة ومحددة، على الكنيست لدى إقدامه على سن قوانين جديدة، مقابل تخويل المحكمة العليا صلاحية إلغاء أي قانون غير دستوري شريطة أن تقوم بذلك هيئة موسعة من القضاة قوامها ٩ قضاة على الأقل. ويشكل هذا التوازن، بين ما هو مسموح للكنيست وما هو مسموح للمحكمة، سر نجاح النظام الديمقراطي ومن المحظور الإخلال به من طرف واحد»، كما يقول «المعهد».

ورداً على ادعاءات اليمين الحاكم بأن «القضاة غير منتخبين ولا يحظون بثقة الجمهور»، ذكر المعهد للديمقراطية بأن «مؤشر الديمقراطية» الأخير، للعام ٢٠١٧، بين أن المحكمة العليا تحظى بثقة ٥٦٪ من الجمهور في إسرائيل، مقابل ٢٦٪ فقط يثقون بالكنيست، كما أن ٥٨٪ يعارضون نزع صلاحية المحكمة العليا بإلغاء قوانين أقرها الكنيست، مقابل ٣٣٪ يؤيدون ذلك.

وفي الرد على ادعاء اليمين الحاكم بأن «المحكمة العليا مكونة من طفمة من القضاة تمارس الاستبداد»، قال «المعهد» إن «استبداد الأغلبية الحاكمة هي النتيجة التي علينا، نحن الجمهور الواسع، الخوف والقلق منها، بينما المحكمة العليا محدودة ومقيدة جداً في صلاحيتها»، وأوضح أنه لولا المحكمة العليا، لأمكن الكنيست وأغلبته البرلمانية (الحكومية) سن أي قانون وهنا يبرز دور المحكمة العليا في حماية الضعفاء والأقليات وحقوقها من طغيان الأغلبية.

الإنسان وحرية، يشكل، في الواقع القانوني والقضائي الإسرائيلي، ما يمكن اعتباره «ميثاق حقوق الإنسان» غير المكتمل في دولة إسرائيل، إذ يضمن - سواء في نصه الصريح أو في التفسيرات القضائية التي أضافتها المحكمة العليا - الحقوق الأساسية الأكثر أهمية في النظام الديمقراطي، ومن بينها: الحق في الحياة، الحق في المساواة، الحق في الحرية، الحق في حرية التعبير، الحق في التظاهر، الحق في الكرامة الشخصية، الحق في حرية الحركة والتنقل، الحق في الخصوصية وغيرها.

أما فيما يتعلق بالإشارة إلى أن القانون «سيكون ساري المفعول لمدة أربع سنوات»، وهو ما يقصد به الزعم بأن القانون العيني الذي (سوف) يتم سنه «بالرغم من قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية» وبما يتناقض معه سيكون «قانوناً مؤقتاً» ولفترة زمنية محدودة، فهي لا تعدو كونها محاولة للتضليل ولذر الرماد في العيون. وهذا ما تؤكدته التجربة السابقة في التعديل الذي أدخله الكنيست على «قانون أساس: حرية العمل»، إذ تضمن مثل هذه الإشارة، ولكن، حين اقترب موعد انتهاء مفعول هذا التعديل (بانتهاه السنوات الأربع)، سارع الكنيست إلى إدخال تعديل آخر على القانون نص على أن «انتهاء مفعول القانون بعد أربع سنوات لا يسري على قانون جرى سنه خلال السنة الأولى من سن فقرة التغلب»، مما أدى عملياً إلى تمديد مفعول القانون إلى أجل غير مسمى. وهو الأمر الذي قد يحصل، على نحو مؤكد، في حالة مشروع القانون الحالي.

وعلى هذا، فمن الواضح أن مشروع القانون الجديد يأتي لإفراغ قانون الأساس هذا من مضمونه ولتجريدته من مكانته الدستورية التي كانت محفوفة له حتى الآن، بما يفتح الأبواب على مصاريعها أمام الأغلبية الائتلافية (المتاحة تماماً ودائماً - ٦١ عضو كنيست!) لسن أي قانون ترغب فيه لضرب أية حقوق تراها «زائدة عن الحاجة» أو أن قطاعات معينة من المواطنين في البلاد لا تستحقها، دون أن تبقى أية كوابح أو عوائق، قانونية وقضائية، يمكن أن تقف في طريق هذه الأغلبية البرلمانية وأن تحول دون فرض أيديولوجيتها في نصوص قانونية ملزمة.

وفي محاولة لدحض ادعاءات الائتلاف اليميني الحاكم في تبرير مسعاه المحموم لسن «قانون التغلب» هذا، نشر «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» بعض التوضيحات الضرورية عن «فقرة التغلب»، أكد فيها أن المحكمة العليا الإسرائيلية لم تلغ، منذ تأسيسها وحتى اليوم، سوى ١٨ قانوناً فقط، بينما لم تلغ المحكمة ذاتها خلال دورة الكنيست الحالي سوى ٤ قوانين فقط، وذلك خلافاً لأحد ادعاءات اليمين الحاكم المركزية بأن «المحكمة تلغي قوانين بالجملة»، وبالمقارنة مع المحاكم العليا (أو الدستورية) في دول أخرى، وجد

تواصل اللجان المختصة في الكنيست الإسرائيلي مناقشة ما أصبح معروفاً باسم مشروع قانون «فقرة التغلب» لإعداده وطرحه على الهيئة العامة للكنيست للتصويت عليه وإقراره، نهائياً، بالقراءتين الثانية والثالثة ليصبح نصاً قانونياً ملزماً في دولة إسرائيل.

وكانت الهيئة العامة للكنيست قد أقرت مشروع القانون المذكور بالقراءة الأولى، يوم ٧ أيار الجاري، غداة إقراره بالإجماع في اللجنة الوزارية لشؤون التشريع، التي ترأسها وزير العدل أيليت شاكيد (من حزب «البيت اليهودي»).

وبفكرة «التغلب» هذه هي تعديل المادة رقم ٨ من «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية» والمادة رقم ٤ من «قانون أساس: حرية العمل»، والتي اصطلح على تسميتها «فقرة التقييد» - تقييد الكنيست وحرية المطلقة في سن قوانين تعارض مع حقوق إنسان أساسية يضمنها قانونا الأساس المذكوران بشكل خاص، بمعنى: تخويل المحكمة العليا الإسرائيلية صلاحية إلغاء قانون ما، أو بنود معينة من قانون، في حال توصلت المحكمة إلى كونه «قانوناً غير دستوري» (أو «بندا غير دستوري») لتعارضه مع نصوص في قانوني الأساس وتعديه على حقوق إنسان أساسية، بصورة غير تناسبية. ورغم أن المحكمة العليا لم تستخدم صلاحيتها هذه ولم تمارسها إلا بصورة حذرة وجزئية جداً منذ سن قانوني الأساس المذكورين في العام ١٩٩٢، إلا أن سن «فقرة التغلب» هذه يأتي لوضع حد حتى لهذا الاستخدام الجزئي والمحدود الذي اختارت المحكمة العليا اعتماده في ممارسة صلاحيتها القانونية في إلغاء قوانين غير دستورية ولسن الباب أمام أي استئناف على ما يمكن أن تشرعه الأغلبية البرلمانية - السياسية من قوانين تضيق رقعة الحقوق، تنتهكها وتتعدى عليها، وخاصة على خلفية أجواء التطرف والعنصرية المتصاعدة في داخل إسرائيل.

ولتحقيق هذا الغرض، يتضمن مشروع القانون الجديد (يمكن تسميته: «قانون التغلب على حقوق الإنسان الأساسية») ثلاثة بنود مركزية، هي: أولاً - يستطيع الكنيست إعادة سن أي قانون تقرر المحكمة العليا إلغاؤه على خلفية تعارضه مع «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية»، ثانياً - من أجل (إعادة) سن قانون ألقته المحكمة العليا، يحتاج الكنيست إلى أغلبية ٦١ عضو كنيست (فقط!). أي أغلبية عادية جداً، تكون متاحة لأي ائتلاف حكومي عادة. ثالثاً - القانون الذي يجري سنه من جديد يكون ساري المفعول لمدة أربع سنوات ويشار في نومه، صراحة، إلى أنه يسري بالرغم من «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية»!

وخلافاً لقانونه أساس: حرية العمل، الذي يضمن حقا عينيا محمدا (حرية اختيار المهنة ومجال العمل)، فإن «قانون أساس: كرامة

تحليلات: الكنيست يسرع اتخاذ خطوات حول النظام في إسرائيل إلى استبدادي!

صادق الكنيست الإسرائيلي أخيراً بالقراءتين الثانية والثالثة على مشروع قانون ينص على نقل صلاحية إعلان حرب أو حملة عسكرية من الحكومة إلى المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية - الأمنية.

وأيد مشروع القانون ٦٢ عضو كنيست وعارضه ٤١ عضواً. ويسمح القانون لرئيس الحكومة بأن يحصل على موافقة المجلس المصغر فقط، ويوضح أنه لا حاجة إلى أن يشارك كل أعضاء هذا المجلس في النقاش أيضاً. كما يسمح بوجود ظروف استثنائية جداً تمنح رئيس الحكومة بالتشاور مع وزير الدفاع صلاحية إعلان الحرب. وجاء في إطار هذا البند الأخير أنه في الظروف الاستثنائية، مثلاً في حالات الطوارئ التي لا يمكن فيها عقد اجتماع بمشاركة كل أعضاء المجلس الوزاري المصغر، يُسمح لرئيس الحكومة ووزير الدفاع باتخاذ قرارات لشن حرب.

ورأت تحليلات إعلامية أن هذا القانون يعد خطوة أخرى من سلسلة خطوات يسرع الكنيست اتخاذها وتحول النظام في إسرائيل إلى نظام استبدادي.

وجاء في تحليل ظهر في صحيفة «هآرتس» أن الكنيست وافق على إعطاء رئيس الحكومة ووزير الدفاع صلاحية اتخاذ القرار بشن حرب. وبصورة رسمية، القانون ينقل صلاحيات إعلان الحرب من الحكومة إلى المجلس الوزاري السياسي - الأمني المصغر، ويسمح لرئيس الحكومة بالاكتهاف باستشارة وزير الدفاع في «ظروف قصوى»، لكن مسألة إجراء هذه الاستشارات تقع على عاتق هذين الشخصين، وهي غير قابلة للنقد أو التغيير. وبذلك يختلف القانون في إسرائيل بصورة جذرية عما كان عليه الوضع سابقاً.

وتابع التحليل: إن تعديل قانون أساس في الحكومة، يسمح بنقل هذه الصلاحيات من الحكومة إلى الطاقم الوزاري السياسي - الأمني المصغر هو موضع خلاف، وليس واضحاً على الإطلاق أن الفائدة المفترضة أنها ستنتج منه تفوق الضرر اللاحق بالشرعية العامة. لكن الظروف التي جرى بسببها سن هذا البند الذي يسمح لرئيس الحكومة بالاكتهاف بالتشاور مع وزير الدفاع، لا أساس لها من الصحة.

في دولة عظمى على الصعيد التكنولوجي ليس من الصعب عقد جلسة يشارك فيها عدد كبير من الأشخاص من دون أن يكونوا موجودين جسدياً في مكان واحد. لكن في مثل حالات مشابهة تؤدي إلى منزلق حاد، فإن ما بدأ كتعديل موضع خلاف، تطور إلى تغيير جذري، لا مبرر له، معاد للديمقراطية وخطر.

ومضى قائلاً: إن قرار خوض الحرب هو القرار الأكثر مصيرية في حياة الأمة. إنه يرسل جنوداً إلى الحرب ويعرض حياتهم للخطر، كما يعرض المواطنين للخطر ويسمح للجيش بسفك الدماء. لذا يجب أن يحظى بأعلى درجة من الشرعية العامة. لا يمكن الحصول على شرعية كهذه عندما نضع القرار بين يدي شخصين فقط، مهما علت رتبتهما. لأن القوى السياسية التي يمثلانها لا تعكس رأي أغلبية الجمهور، وعندما لا يأخذان في الحسبان مختلف الاعتبارات ووجهات نظر أعضاء المجلس الوزاري السياسي - الأمني.

إن تعديل قانون الأساس الذي اتخذ يتعارض مع النظام القانوني في إسرائيل، الذي تقف فيه على رأس السلطة التنفيذية الحكومة كهيئة تنفيذية مسؤولة أمام الكنيست والجمهور. ويخضع الجيش لإمرتها. إن هذه هي خطوة أخرى من سلسلة خطوات تحول النظام في إسرائيل إلى نظام استبدادي. ومن المدهش أن وزراء الحكومة اختاروا تجاهل كلام عضوي الكنيست عوفر شيلغ (من حزب «يوجد مستقبل») وعومر بار ليف (من «المعسكر الصهيوني») اللذين حذرا من أن صيغة القانون ستسمح لرئيس الحكومة بإقصاء وزراء يعارضون العملية وبإجراء التصويت في غيابهم، واختاروا دعم رئيس الحكومة في خطوة تأخذ منهم صلاحيات ومسؤوليات في موضوع هو بمثابة حياة أو موت.

وخلص تحليل الصحيفة إلى أن السرعة التي جرى فيها تمرير هذا التعديل السياسي والخطر يجب أن تثير القلق لدى جميع المواطنين، لأنه يطرح مسألة هل من الممكن بعد الآن الاعتماد على كنيست إسرائيل. وأكد أنه يجب إلغاء هذا التعديل فوراً.

صدر حديثاً عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية



إسرائيل والأبارتهاب



إعداد وتحرير:
هنيدة غانم
عازر دكور

قراءة أكاديمية إسرائيلية في مسار العلاقات الثنائية وما تشهده من تطورات لافتة مؤخرًا

هل تسير إسرائيل والسعودية في الطريق نحو التطبيع الكامل؟

حدوث اختراق سياسي (بين إسرائيل والفلسطينيين) يعتبره السعوديون كافيًا سيمهّد الطريق نحو إقامة علاقات رسمية وعلنية بين الرياض وتل أبيب!

تحمل التطورات السياسية الإقليمية، العلنية منها على الأقل أو ما كشف عن بعض الخفي منها، خلال الأشهر الأخيرة، العديد من الإشارات والدلائل على أن تغيرات جديـة وعميقة تحصل في مسار العلاقات الثنائية بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، مما يُعتقد ويرجح بأنه سينقل هذه العلاقات من غياهب السرية والتستر والجرج إلى منصة العلن والجمهور اللذين لا يخرجهما شيء.

على خلفية العديد من التصريحات، الرسمية وغير الرسمية، التي كشف النقاب عنها خلال الأشهر الأخيرة، والتي تعكس مستويات ودوائر غير مسبوقـة من التعاون المباشر والوثيق بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، في طليعتها السعودية بالطبع، تأتي مقالة د.مبخال يعري، المختصة بالسياسات السعودية والاستاذة في جامعة تل أبيب والجامعة المفتوحة، وهو مقال يندرج ضمن مشروع أطلقه مؤخرًا معهد «ميتافيم»/ مسارات (المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية) بعنوان «علاقات إسرائيل والدول العربية: الطاقة الكامنة غير المحققة». تحاول المقالة، في مقالتها هذه الممنونة بالسؤال عما إذا كانت الدولتان (إسرائيل والسعودية) «في طريقهما نحو التطبيع (الكامل)؟»، تقصي شبكة العلاقات بين البلدين، حيال الظروف المتغيرة في الواقع الإقليمي، من خلال التركيز على العلاقات الثنائية في مستويات وضعد مختلفة - السياسي، الأمني - الاستراتيجي والاقتصادي، لترسم بالتالي خارطة آفاق التعاون الممكنة بين إسرائيل والسعودية، من خلال التطرق إلى ما هو قائم منها اليوم، ثم البحث في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، كعنصر مؤثر على القدرة الفعلية على تحقيق هذه الطاقة الكامنة.

تصريحات وتحركات كثيفة الدلالة

من بين التصريحات والتحركات السياسية الكثيرة، تتوقف الكاتبة عند أبرزها فقط، مما يحمل دلالة كثيفة تعين في محاولة الإجابة على التساؤل المركزي كما ورد في عنوان المقالة - هل تسير إسرائيل والسعودية في الطريق نحو التطبيع الكامل بينهما؟ في ٢٩ نيسان الأخير، مثلاً، كشف المراسل السياسي للقناة التلفزيونية العاشرة في إسرائيل، باراك رافيد، عن لقاء عقد بين ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، وقادة اليهود في الولايات المتحدة. خلال اللقاء، كما نشر المراسل، شن بن سلمان هجومًا حادًا ضد رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، وقال إن «القيادة الفلسطينية أهدرت، الواحدة تلو الأخرى، فرصًا عديدة تهيات لها خلال السنوات الأربعين من المنصرمة»، وأنه «أن الأوان لن يقبل الفلسطينيين بما يُعرض عليهم وأن يجلسوا إلى طاولة المفاوضات وإلا، فليصمتوا وليتوقفوا عن الشكوى والتذمر». في الشهر نفسه (نيسان ٢٠١٨) نشرت مجلة «أتلاتتيك»، الشهرية الأميركية، مقابلة مع ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، «فهم من حديثه خلالها بأنه يعترف بحق إسرائيل في الوجود وبحق الشعب اليهودي في دولة قومية خاصة به».

هذان التصريحان، تحديداً، تعتبرهما الكاتبة

«استثنائيين وغير مسبوقين في الخطاب العربي الرسمي»؛ وتضيف: «حتى لو كانت ثمة انتقادات عربية رسمية على القيادة الفلسطينية، فقد درجت العادة حتى الآن على طرح هذه الانتقادات خلف أبواب مغلقة».

في تشرين الثاني ٢٠١٧، نشرت صحيفة «إيلاف» السعودية مقابلة حصرية نادرة مع رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال غادي أيزنكوت، قال فيها إن «إسرائيل والسعودية تتقاسمان مصالح مشتركة عديدة» وإن «إسرائيل مستعدة للتعاون مع السعودية وتزويدها بمعلومات استخباراتية إذا اقتضت الحاجة ذلك». وقد شكلت أقوال أيزنكوت تلك استمرارًا مباشرًا للتصريحات الاستثنائية وغير المعهودة التي كان أدلى بها، في الشهر ذاته (١٦ تشرين الثاني) وزير الطاقة وعضو المجلس الوزاري المقلص للشؤون الأمنية والسياسية الإسرائيلي يوفال شطابينيتس، الذي قال - في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي (غالي تساهل) - إن «العلاقات السائدة اليوم بين إسرائيل والعالم العربي المعتدل، وفي مقدمته السعودية، تساعدنا كثيرًا جدًا في لجم إيران». وتضيف الكاتبة: «حتى تلك اللحظة، كانت مصادر رفيعة في الحكومة الإسرائيلية قد المحت إلى تعقق وتوثيق العلاقات بين إسرائيل ودول عربية لا تقيم معها علاقات ومعاهدات سلام، لكنها المرة الأولى التي يتطرق فيها مسؤولون حكوميون رسميون بصورة علنية إلى العلاقات مع المملكة السعودية، رغم أن وزير الخارجية السعودي قد نفى الأمر لاحقًا».

تشير الكاتبة، في مستهل مقالتها، إلى أن كتابة مثل هذه المقالة «تشكل تحديًا مزدوجًا: أولاً، نظراً لانعدام العلاقات الدبلوماسية الرسمية والعلنية، فإن جميع المعلومات المتوفرة حول اللقاءات والمحادثات بين ممثلي ومواطني الدولتين تبقى محدودة، وربما مضمومة، وغالبًا ما لا تحظى بأي تأكيد رسمي من جهات ومؤسسات رسمية. ثانيًا، تواجه الأبحاث من هذا القبيل صعوبة جديـة في التمييز الحاد والواضح بين رغبة الباحث/ين، من جهة، وبين إمكانيات وفرص تحقق التعاون فعليًا على أرض الواقع، من جهة أخرى. ذلك أن ثمة ميلًا لدى الباحثين، عموماً، نحو المبالغة في أهمية العلاقات الثنائية بين الدول وفي مدى مساهمتها وفائدتها للمصالح القومية، رغم كون صورة الأمر في الواقع مغايرة، بل وكثيرًا جدًا في بعض الأحيان».

وبالنظر إلى التحدي المذكور، تشير الكاتبة إلى أن مقالاتها «تتركز في مسارات وآفاق التعاون القابلة للتطبيق والتحقق بالأخذ في الاعتبار ظروفًا معينة غير قائمة حتى الآن، في مقدمتها التقدم الكبير المتحقق في المفاوضات السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين!» وتوضح: «ليس بالضرورة أن يكون اتفاق سلام نهائي، وإنما تكفي اختراقه سياسية يعتبرها السعوديون كافية لتمهيد الطريق نحو إقامة علاقات رسمية وعلنية بين الرياض والقدس!»

مستويات ومسارات التعاون بين إسرائيل والسعودية

١. تعاون سياسي: شكلت التحولات الهائلة الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط منذ العام ٢٠١١، والتي

شملت - برأي الكاتبة - تصاعد الخطر الإيراني بصورة حقيقية إلى جانب نشاطات تنظيمات إرهابية مختلفة - شكلت قاعدة ملائمة لتقارب جدي بين إسرائيل والسعودية، وترى الكاتبة أن الدولتين «قد تخلتيا عن المنهج التفكيري التقليدي الذي درجتا بواسطته

على تعريف وتحديد أعدائهما وحلفائهما»، ما يعني أنهما وضعتا في رأس سلم اهتماماتهما وأولوياتهما السعي إلى إشاعة الاستقرار في المنطقة من خلال لجم القوة الإقليمية الراديكالية، وفي مقدمتها إيران ومجروراتها، كما تقول الكاتبة.

في مثل هذه الظروف، تعمقت واتسعت إمكانيات التعاون السياسي المشترك بين الدولتين، بما يتناسب طرديا مع اتساع التهديدات وتصاعدها، وعلى هذه الخلفية، يُنظر إلى خطوات ومؤشرات عديدة تجسد تحولا في السياسة السعودية حيال إسرائيل في الفترة الأخيرة، من بينها على سبيل المثال لا الحصر: سماح السعودية لشركة الطيران الهندية بالتحليق في مجالها الجوي في طريقها إلى إسرائيل ومنها، علاوة على اللقاءات العديدة التي جرت بين مسؤولين رسميين سعوديين ونظرائهم الإسرائيليين أو اليهود، والتي تدل بوضوح - برأي الكاتبة - على «الرياح الجديدة التي تهب من ناحية الرياض». وبالتالي، فليس مستبعدًا أن يكون الهدف من وراء هذه الخطوات هو «تهيئة الرأي العام السعودي وإعداده لليوم الذي تنضج فيه الظروف للتطبيع التام مع إسرائيل وتنبية إيران إلى العلاقات المتعززة مع إسرائيل».

بالرغم من هذا، ليس من المتوقع حصول التطبيع بين الدولتين طالما لم تحظ القضية الفلسطينية بالحل المناسب، أو قبل أن تحصل اختراقه ما في المسار السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين على الأقل.

يلتقط الموقف السعودي الحالي من اعتبار إسرائيل طرفًا محتملاً، وخاصة في المستوى الاستراتيجي، وهو ما يختلف جوهريًا عن الموقف السعودي التقليدي حيال إسرائيل، إذ اعتبرت إسرائيل «عدوا لدودا مسؤولًا عن معاناة ملايين الفلسطينيين ونبته غريبة في المنطقة».

هذه التغييرات لا تحصل في فراغ، بل هي تتأثر وتتغذى من الأجواء السياسية في كل من البلدين. وينطبق هذا الكلام، بصورة خاصة، على السعودية التي تشهد في الفترة الأخيرة تغييرات حادة وجوهريـة في تركيبة النظام وشخصه المقررة، ورغم أن هذه التغييرات تبدو، في الظاهر، وكأنها شأن سعودي داخلي، إلا إنه من غير المستبعد أن تكون لها انعكاسات بعيدة الأثر على مجمل العلاقات بين البلدين. كذلك أن هذه التغييرات تضع قواعد جديدة (وبصورة دراماتيكية أحيانًا) للعمل في السياسة الخارجية السعودية تحديدا، على مستويين اثنين مركزيين: الأول - الانتقال إلى سياسة خارجية حازمة، كما تجسدت في قرارات القصر الملكي بشأن الحرب على اليمن، فرض المقاطعة على قطر، الضغط المكثف على رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري والتصعيد المتواصل ضد إيران. الثاني - الخطوات التي يتخذها ولي العهد محمد بن سلمان تكشف عن

عزمه الواضح على تجميع وتركيز الجزء الأكبر من القوة والصلاحيات بين يديه وأيدي ثلثة صغيرة من المقربين الأوفياء جدا له شخصيا، خلافا لما كان في سنوات خلت حيث توزعت الصلاحيات بين مراكز مختلفة، تلافيا لانتفاضات داخلية.

من وجهة النظر الإسرائيلية، ثمة من يعتبرون محمد بن سلمان «الرجل الصحيح في الوقت الصحيح»، إذ أن سياسته الحازمة وغير المساومة تجاه إيران والتنظيمات الإرهابية وتشديده المتكرر على ضرورة توسيع وتعميق الدور السعودي في الحلبة الإقليمية إلى جانب الشعبية الواسعة التي يحظى بها بين أوساط الشباب السعودي (الذين يشكلون نحو ثلثي السكان في السعودية) - هذه جميعها تنطوي على فرصة فريدة بالنسبة لإسرائيل. «فليس شأنًا هامشيا أن تكون إسرائيل والدولة العظمى الأهم في العالمين العربي والإسلامي على توافق تام في الحاجة الفورية إلى إشاعة الاستقرار في المنطقة ولجم الأعداء المشتركين».

٢. تعاون أمني -إستراتيجي: لم يعد خافيًا أن السعودية وإسرائيل تعتبران اليوم إيران العدو الأكبر والأخطر لكليهما معا، ولكل منهما على حدة، وعلى هذا، فإن جميع تحركات البلدين في الحلبة الإقليمية تتحدد وتنطلق بصورة أساسية، على أرضية الهدف المتمثل في كبح الخطر الإيراني. وهما تعتبران أن أي ربح تجنيه إيران هو، بالضرورة، خسارة سعودية، وقد تصاعدت الخشية السعودية من جارتها الخارجية على خلفية التوقيع على الاتفاق النووي بين إيران والدول العظمى. وبالمثل، أيضا، يحتل الخطر الإيراني صدارة جدول الأعمال والاهتمام الأمني في إسرائيل أيضا.

خلافا للوضع السعودي، ليست الخشية الإسرائيلية من عمل سرري تآمري تقوم به إيران ضدها (كما الحال بالنسبة للسعودية)، وإنما من خرق الوضع القائم الإقليمي بما يمكن أن يؤدي إلى تصعيد خطير في حجم وقوة الحروب المستقبلية في المنطقة وبين دولها، وهو ما قد يؤثر بصورة مباشرة على إسرائيل أيضا، وعلاوة على هذا، تشارك إسرائيل السعودية في خشيتها من إسقاطات الاتفاق النووي، ولذا فثمة أهمية قصوى للتقارب بين البلدين والتعاون الأمني - الاستراتيجي بينهما.

إلى جانب تعاونهما الأمني - الاستراتيجي في كل ما يتعلق بإيران والخطر الإيراني، تتعاون الدولتان معا أيضا في مراقبة ومتابعة نشاطات تنظيمات إرهابية مثل «داعش» وغيره، ناهيك عن «خلايا إرهابية أخرى تلقي بظلال ثقيلة على المستقبل السياسي لعدد من الأنظمة الحاكمة في بعض الدول العربية، والتي يشكل بقاؤها واستمرارها واستقرارها عاملا حاسما في الاستقرار الإقليمي، مثل الأردن ومصر بشكل خاص!»

حيال هذه التطورات والتحديات، لم تعد إسرائيل هي «العدو الأول والأكبر» للسعودية، كما كانت من قبل - كما تقول الكاتبة - وإنما أصبحت «لأعبا أساسيا في نجاح المعركة ضد أعداء المملكة»، مما جعل المملكة تعدل عن نهجها السابق في «الامتناع عن التعاون الواسع مع إسرائيل في المجال الاستراتيجي

- الأمني»، كما تقول وتضيف: «خلافا لدول عديدة أخرى، بما فيها الولايات المتحدة، إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لديها نوابيا وقدرات عسكرية للعمل ضد إيران ومجروراتها، ومن هنا تنبع أهميتها الكبيرة والاستثنائية». تحتل السعودية، في المنظور الإسرائيلي، أهمية استراتيجية قصوى وفريدة بحكم قربها الجغرافي من إيران، كما بحكم مكانتها وقوتها في المنطقة. وإذًا ما أقيمت علاقات رسمية بين البلدين، فمن المرجح أن تعطي المملكة السعودية - عند الحاجة - ضوا أخضر لإسرائيل لاستخدام مجالها الجوي والبحري «لتحسين قدراتها القتالية الهجومية ضد إيران». وتشير الكاتبة إلى تقارير إعلامية سابقة كانت قد أشارت إلى أن السعودية قد أعطت موافقتها لقيام إسرائيل بشن غارات على إيران من الأراضي السعودية ومن مجالها الجوي، رغم عدم تأكيد هذه التقارير رسميا من جانب السعودية أو إسرائيل. في مثل هذه الظروف، سيكون بإمكان إسرائيل نصب طائرات وسفن حربية إسرائيلية، سواء قتالية أو تجسسية، على الأراضي السعودية، رغم أن «احتمال حصول هذا يبدو ضئيلا»، لكن يمكن الاعتقاد بأن «السعودية لن تردد في مشاركة معلوماتها الاستخباراتية مع إسرائيل».

٣. تعاون اقتصادي: حجج المبادلات التجارية المباشرة بين إسرائيل والسعودية ضئيل جدا، وذلك حيال الحظر الذي فرضه النظام السعودي على المنتجات والقوى البشرية الإسرائيلية. ومع ذلك، كشف تقرير نشرته صحيفة أميركية في العام ٢٠١٦ عن تعاقبات وصفقات تجارية كبيرة جدا بين شركات ورجال أعمال من إسرائيل وبين النظام السعودي مباشرة، وخاصة في مجال «مكافحة الإرهاب» و«الحرب السيبرانية».

وفي نيسان ٢٠١٧، عرض وزير المواصلات والاستخبارات الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، مشروع «سكك السلام الإقليمي» الذي سيتم من خلاله ربط إسرائيل بشبكة سكك حديدية تصل إلى الأردن، السعودية ودول خليجية أخرى.

المنتظر الآن، إسرائيليا، هو قيام السعودية بإلغاء الحظر الذي تفرضه رسميا على البضائع الإسرائيلية في الأسواق السعودية، وسيكون هذا «قرارا ثوريا يحمل نتائج وإسقاطات دراماتيكية على الاقتصاد الإسرائيلي».

وفوق هذا كله، فإن خطة ولي العهد بن سلمان التي عرضها في العام ٢٠١٦ تحت عنوان «رؤية ٢٠٣٠» تستدعي، كي تحقق أهدافها، إحداث «تغيير جذري وجوهري في المنظومة الاقتصادية السعودية، أحد أهم مركبات هذه التغييرات وعناصرها هو: توسيع وتنمية القوى البشرية المحلية». وهنا تدخل إسرائيل «بوصفها دولة عظمى في مجال التكنولوجيا والعلوم، في مقدورها مساعدة المملكة في إدخال التحديثات، المبادرة والنقدية في سوق العمل وفي جهاز التعليم، بما يزيد من فرص نجاح الرؤية السعودية وتحققها». أما فرصة التعاون الاقتصادي الأكبر والأوسع بين البلدين، كما تقول الكاتبة، فهي في مجال «تنقية وتحلية المياه والزراعة الصحراوية».

رغم تصريحات الطرفين ورغبتهما الجامحة:

«تحقيق فرص التعاون بين إسرائيل والسعودية يتطلب إزالة العقبات مع الفلسطينيين أولاً!»

طبقا لهوية الناظر، لأن الإيجابيات والأفضليات التي تنطوي عليها العلاقات الدبلوماسية السرية يتبقى محدودة، بل محدودة جدا، بل إن هذه الدبلوماسية السرية هي التي قد تعرض المصالح الوطنية لكتلتا الدولتين للخطر وقد تضرر بها فعليا، في ظروف معينة».

وفي الخلاصة، تشدد الكاتبة على أن «السعودية لا تعمل بما تلميه أهواء الإسرائيليين ورغباتهم، بل وفقا لمكونات هويتها هي، بكونها دولة قائدة في العالمين الإسلامي والعربي. وحتى لو كانت مصالحها الوطنية تتقدم على التزامها تجاه الفلسطينيين وتنفوق عليه، إلا أن هذا لا يعني أن السعودية ستقوم - في ظروف محددة - بتوثيق علاقاتها مع إسرائيل وتختل عن الفلسطينيين تماما». وتضيف: «صحيح أن مبادرة السلام العربية من العام ٢٠٠٢ تحتاج إلى تحديثات وتعديلات لملامعتها للواقع الشرق أوسطي الراهن (مثلا: إلغاء مطلب انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان)، إلا أن مطلب السعودية التاريخي من إسرائيل بالعمل لإيجاد حل للمسألة الفلسطينية يبقى على حاله، قائما وقويا، لا يغيره شيء، معنى هذا أن تحقيق الطاقة الكامنة في مسارات التعاون المحتملة بين إسرائيل والسعودية يتطلب إزالة جميع العقبات القائمة في مجال العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين، ولو بصورة جزئية على الأقل».

من بينها جهات أمنية وسياسية رفيعة جدا، تدعو إلى مواصلة الدولتين التقدم في المسار الدبلوماسي السري في الفترة الراهنة، نظرا لما ينطوي عليه هذا المسار من إيجابيات وأفضليات عديدة لكتلتا الدولتين، عوضاً عن دفع الثمن المترتب على الانتقال إلى العلاقات العلنية. وتقول تلك الجهات إن التفاهات التي تتبلور بين إسرائيل والسعودية على سلسلة طويلة من القضايا والمجالات يتم التوصل إليها من دون الحاجة إلى اعتراف رسمي بوجود أية علاقات بينهما، وهو ما يدفع باتجاه الحرص على «عدم إفساد الأليات الراهنة التي تؤدي المهمة على أفضل وجه»، وحتى لو جرت، في المستقبل، مفاوضات إقليمية متعددة الأطراف، فمن المتوقع أن تكون مفاوضات متواصلة وطويلة تستغرق وقتا طويلا جدا، مرهقة وحساسة، وستواجه غير قليل من الصعوبات والعقبات، بينما تبقى الفائدة المرجوة منها موضع شك طالما هي (المفاوضات) لم تحقق أهدافها النهائية. ومن هنا، يبدو واضحا أن الأفضل لكتلتا الدولتين هو مواصلة إدارة علاقاتهما الثنائية على نحو شامل وعميق من دون أي اعتراف رسمي، حتى لو يكن هذا المسار قادرا على تحقيق كل ما في هذه العلاقات الثنائية من طاقة كامنة. لكن الكاتبة تسجل تحفظا على هذا التقييم الذي تعرضه «جهات أمنية وسياسية رفيعة جدا» منبهة إلى أنه «أقرب لأن يكون عرضا زائفا يشوه الواقع،

الوطنية السعودية تفوق، من حيث الأهمية الحيوية، التزام السعودية بحل القضية الفلسطينية، وخصوصا في هذه المرحلة تحديدا. ولهذا، فإن كان الانشغال بالقضية الفلسطينية ومحاولات حلها يستدعي دفع ثمن باهظ جدا، أكثر مما يمكن أن تسمح السعودية لنفسها بدفعه، فستجد (السعودية) طريقا لتجاوز القضية الفلسطينية والالتفاف عليها، لتتمكن من خدمة مصالحها في مع إسرائيل. هذه الفكرة نفسها يمكن صوغها عليها في تصريح أدلى به مستشار أمني سابق لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يدعى يعقوب نيغل، في سياق مقابلة صحافية نشرت معه في تشرين الثاني ٢٠١٧، حين قال: «عليهم (السعوديين) فقط أن يقولوا إن ثمة اتفاقا بين إسرائيل والفلسطينيين، بغض النظر عن مضمون هذا الاتفاق... هذا لا يهمهم، إطلاقا... يحتاجون فقط إلى القول إن هنالك اتفاقا كي يستطيعوا التقدم خطوات إضافية أخرى»، وسواء كانت هذه «أمنية» إسرائيلية أو كانت واقعا حقيقيا في الجانب السعودي، إلا أن أي تغيير جدي لم يحصل في المحصلة: ستضطر إسرائيل إلى تليين سياستها بشأن الاحتلال في المناطق الفلسطينية لضمان استكمال مسيرة التطبيع وإيصالها إلى حدودها النهائية، حتى لو كانت السعودية قد خففت مطالبها تجاه إسرائيل وقلصتها.

حيال هذا الفهم، ثمة في إسرائيل جهات عديدة،

السعودية تتقدم بخطى خفيفة نحو مستقبل سيغيّر وجهها من النقيض إلى النقيض: لن تكون دولة تضع كل اعتمادها على النفط كمصدر أساس للدخل ويقودها الإسلام المتعصب والمتطرف، وإنما دولة مُنتجة، أكثر ليبرالية، أكثر انفتاحا على العالم الخارجي ومصدر جذب للمستثمرين الأجانب.

في واقع كهذا، ثمة طاقة كامنة كبيرة للتعاون بين إسرائيل والسعودية، في أكثر من مجال وعلى أكثر من صعيد. ولكن، ورغم الرغبة المتصاعدة لدى كتلتا الدولتين (إسرائيل والسعودية) في توسيع وتعميق أوامر العلاقات والتعاون بينهما، إلا أن التطبيع الاقتصادي والسياسي غير ممكن التحقق في المستقبل المنظور، من دون تحقيق اختراق في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

صحيح أن الواقع الراهن قد أدى إلى تليين كبير في الموقف السعودي بشأن إسرائيل، لكن ما يستدل من تصريحات لوزير الخارجية السعودي هو أن هذا التليين لا يعني بأن ثمة مجالا للفرز عن العبء الفلسطينية أو الالتفاف عليها. هذا الاستنتاج يسحب البساط من تحت الرأي الأخذ في الاتساع في الجانب الإسرائيلي ومؤاده الافتراض بأن تطبق المصالح بين تل أبيب والرياض يمكن أن يتيح حصول تقارب جدي بينهما، من خلال تحييد المسألة الفلسطينية وزكائها جانبا.

يرى أصحاب هذا الرأي والمؤيدون له أن المصالح

ترى الكاتبة الإسرائيلية المختصة بالسياسات السعودية أن الواقع الإقليمي العاصف يخلق فرصة استثنائية وفريدة لوضع أسس متينة لعلاقات طويلة المدى بين إسرائيل والسعودية. غير أنه برغم ما يتكرر من تصريحات من كلا الجانبين في الفترة الأخيرة وبرغم ما يبدو من حصول تقارب كبير بين البلدين، من غير المتوقع إقامة علاقات رسمية بين البلدين من غير تقدم جدي في المسار الفلسطيني الإسرائيلي.

صحيح أن وجود أعداء مشتركين قد ساهم كثيرا في إزالة عقبات كان يبدو في الماضي أنه من غير الممكن إزالتها، أو حتى تجاوزها، لكن هذا لا يعني الخلوص إلى الاستنتاج بأن قادة المملكة السعودية مستعدون للتخلي تماما عن الانشغال بالقضية الفلسطينية، خدمة لمصالحهم الوطنية، قد يكون هناك تقارب بين دولتين كبريين في الإقليم تسعيان، معا، إلى حفظ الاستقرار الإقليمي وتبديان استعدادا واضحا لتليين مواقفهما من أجل تحقيق هذا الهدف الهام والجوهري في نظر كليهما، غير أن اكتساب هذا السعي معنى حقيقيا يحتاج، اشتراطا، إلى تحقيق انعطاف حاد، بل اختراق، في مسار المفاوضات السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. وترى الكاتبة أن «الخطوات الثورية»، كما تصفها، التي يقودها مؤخرًا ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، تشكل دليلا ناصعا على أن العربية

الشرطة الإسرائيلية تصعد هجوماها على المظاهرات وقادة الحكم يصعدون تحريضهم على عرب الداخل!

«المحكمة تطلق سراح ١٩ معتقلا في حيفا رافضة مزاعم الشرطة * ٧ من المعتقلين يتعرضون للضرب المبرح *كسر قدم الناشط الحقوقي جعفر فرح يكشف شراسة التعامل مع المعتقلين*»



من مظاهرة يوم الجمعة في حيفا.

على أعضاء الكنيست، في القائمة المشتركة، يعبر أساسا عن العقلية العنصرية المتطرفة المسيطرة على سدة الحكم الإسرائيلي، ولكن أيضا، بات وسيلة للوصول الى وسائل الإعلام، بشكل سهل وسريع، وبذلك يتم تسويق سياسي للمحرضين بين جمهورهم الذي يزداد تطرفا.

وقال رئيس القائمة المشتركة، النائب أيمن عودة، من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: لقد كان واضحا للجميع في المحكمة أن تصرف الشرطة فضيحة. وهو تصرف عنيف استبدادي، واعتقالات لا مبرر لها. ومهاجمة وضرب معتقلين ومنع العلاج الطبي، إن الشرطة تتم تغذيتها من تحريض منفلت من الحكومة، ومن يقودها، الذين يبيجون دم قادة الجمهور العربي، والتعامل العنيف مع المظاهرين.

وقال رئيس لجنة المتابعة العليا لفلسطينيي الداخل، محمد بركة، إن ما شهدناه في الأيام الأخيرة، على وجه التحديد، بدءا من الاعتداء الوحشي على مظاهرة «المتابعة» في القدس، قبالة حفل افتتاح السفارة الأميركية، مروراً بالاعتداء على المظاهرة في حيفا، مساء يوم الجمعة، والسماح لعصابات اليمين المتطرف، بالتظاهر امام مظاهرة عربية يهودية، ضد المجازر في غزة، وصولا الى الاعتداء على المعتقلين من مساء الجمعة، واصابة بعضهم في المستشفى وبينهم الأخ جعفر فرح، هو نتيجة طبيعية للتحريض العنصري، الذي تتوذه الحكومة، وتساعد في الأيام الأخيرة، فعناصر الشرطة أضعف من أن يستتسروا بهذا المستوى، لولا أنهم مطمئنون للدعم من رأس الهرم الحاكم، وما يثبت هذا، هو أن التحريض على نواب القائمة المشتركة،

السفير الأميركي فريدمان:

المسيحيون الإنجليون مؤيدون متحمسون لإسرائيل أكثر من العديد من يهود الولايات المتحدة!

***ليبد: نتنياهو يقوم على نحو خطير بربط حكومته بفصائل محافظة وإنجيلية في الحزب الجمهوري ويزيد من الانقسام مع الديمقراطيين*»**

غيرت سياستها ومدت يدها إلى الجهات التي أهملتها، وتخلت عن الاعتماد المصري على المسيحيين المسايين. يُشار هنا إلى أن التقارب الجدي، أو ما يمكن اعتباره علاقة صداقة مباشرة، بين أوساط رفيعة جدا في الحلبة السياسية الإسرائيلية، في مؤسسات مختلفة، من جهة، وجماعة المسيحيين الإنجلييين في الولايات المتحدة الأميركية، من جهة أخرى، بدأت منذ أكثر من عقدين من الزمن، وذلك من خلال اتصالات ولقاءات مباشرة أجراها رئيس الحكومة، نتنياهو، في فترة ولايته الأولى في رئاسة الحكومة الإسرائيلية، في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وقد شكّلت تلك اللقاءات العننية مع الإنجلييين، بالنسبة إلى نتنياهو وفي منظوره، وسيلة بين يديه لممارسة الضغط على الرئيس الأميركي آنذاك، بيل كلينتون (وخاصة بعد المواجهات التي تلت حفر النفق تحت المسجد الأقصى في القدس في أيلول ١٩٩٦)، وفي إطار تلك الاتصالات واللقاءات، أصبح الزعيم الديني الأبرز في مجموعات الإنجلييين المحافظين، جون هيفي، الشخصية الأقراب إلى نتنياهو، علما بأن هيفي هذا (الذي قال ذات مرة إن «هتلر حقق إرادة الرب») هو صديق مقرب من الثري اليهودي الأمريكي، شيلدون أدلسون، صديق نتنياهو الشخصي وصاحب صحيفة «يسرائيل هيوم» التي تصدر يوميا في إسرائيل منذ سنوات وتوزع مجانا وتشكل البوق المركزي لتنتياهو وسياسته.

ومنذ ذلك الحين، يواصل نتنياهو التقرب من هؤلاء الإنجلييين وزعمائهم وتوثيق العلاقات معهم، ليس على الصعيد الشخصي فحسب، بل أيضاً على الصعيد الرسمي، الحكومي والبرلماني، من خلال ضم مسؤولين سياسيين إسرائيليين آخرين إلى هذه الدائرة باستمرار. وقد صرح نتنياهو، أكثر من مرة، بأن «المسيحيين الإنجلييين هم أصدقاء إسرائيل الأكثر إخلاصا ووفاء!»

شرطان مسبقان لتحقيق نيوهتم، حرب بأجوج ومأجوج يعقبها تدمير اليهود بصورة جماعية وتحولهم إلى الديانة المسيحية. وتقودهم معتقداتهم إلى التمسك بأكثر العناصر هديانا في السياسة الإسرائيلية، وإلى تشجيع إسرائيل على انتهاج سياسات متطرفة تعمل على تقريب أهدافهم.

لقد أيد الإنجلييون الصهيونية على الدوام، لكن في السنوات الأخيرة تحول هذا التأييد إلى مكون أساس في معتقداتهم. وفي الواقع بدأت حكومات إسرائيل بتطوير العلاقات بهم بعد حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧)، لكن في السنوات الأخيرة كلما اتجهت إسرائيل نحو اليمين، كلما ازداد تأثير الإنجلييين في العلاقات بين الدولتين. وانتخاب ترامب أدى إلى وصول هذا التأثير إلى الذروة، وذلك كما ثبت من خلال الجمهور الذي حضر الاحتفال غير المسبوق في السفارة، ويسعى السفير رون دريمر، الذين انضم إليه مؤخرا نظيره في إسرائيل ديفيد فريدمان، لان يكون التأييد الأميركي لإسرائيل معتمدا حصريا على الإنجلييين، الذين يدعمون السياسة الصقرية والرافضة لإسرائيل حيال الفلسطينيين. هذا التضافر يتسبب بتآكل إضافي في مكانة إسرائيل وسط مراكز قواها التقليدية، وفي طبيعتها يهود الولايات المتحدة الذين يعتبرون الإنجلييين خطرا حقيقياً على قيمهم.

ما يجري هو رهان خطر ومزدوج؛ فمن جهة، تتنكر إسرائيل لمؤيديين لها يمكن أن تحتاج اليهم في تشرين الثاني المقبل، إذا سيطر الديمقراطيون على أحد مجالس الكونغرس، ومن ناحية أخرى، تثبت استطلاعات الرأي أن الإنجلييين من الشباب يعارضون التأييد الأعمى لإسرائيل.

وختمت الصحيفة: لو ان لدينا حكومة مسؤولة لكانت

وأضافت الصحيفة أن ذلك يمثل تحولا تاريخيا واستراتيجيا، بالاعتماد على قاعدة أكبر من المسيحيين الإنجلييين، حتى لو كان ذلك بالمجازفة بإبعاد اليهود الأميركيين الذين قد يكونون يشعرون بالانزعاج من تشويه بعض الإنجلييين لديهم.

وقالت الصحيفة إن المفارقة معروفة جدا. فمعتقدات الكثير من المسيحيين الإنجلييين بأن إسرائيل مميزة عند الرب تقود الكثيرين إلى دعم متشدد للدولة اليهودية بينما يصرون في الوقت نفسه على أن الخلاص لا ينتظر سوى أولئك الذين يقبلون بالمسيح كملخص لهم، ونتيجة للراباط الوثيقة بشكل متزايد بين اليمين الإسرائيلي واليمين المسيحي فإن الاستقطاب يشهد تسارعا محولا الدعم لإسرائيل إلى مسألة حزبية في الولايات المتحدة.

من ناحية أخرى رأت صحيفة «هآرتس» في مقال افتتاحي نشرته في نهاية الأسبوع الماضي تحت العنوان «الحلف غير المقدس بين إسرائيل والإنجلييين الأميركيين»، أن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب نقل السفارة الأميركية إلى القدس يهدف، أولا وقبل أي كل شيء، إلى مكافأة الإنجلييين على تأييدهم الحماسي لانتخابه ولولايته.

وأضافت: إن احتفال نقل السفارة الذي جرى هذا الأسبوع، والذي شارك فيه اثنان من الدعاة الإنجلييين المتطرفين، وهما موضع خلاف من الإنجلييين، وسبق أن أدليا بتصريحات عنصرية ضد اليهود، يمثل ذروة هذا الحلف غير المقدس.

وتابعت، تضم الحركة الإنجيلية في الولايات المتحدة عشرات الملايين من الناس. الجزء الأكبر منهم يؤمن بأن دولة إسرائيل تقرب الظهور الثاني للمسيح المنتظر، وبأن إقامة مملكة إسرائيل وبناء الهيكل هما

فرح، وضربه في المعتقل، اضطر وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان المعروف بموقفه اليمينية المتطرفة، إلى التصريح بأنه سيطلب التحقيق مع عناصر الشرطة، بما حصل. وقال في تصريحه: «إنني اتعامل بجدية جدا مع الادعاءات، بشأن ما حصل. وأمل وأتوقع من (وحدة التحقيق مع عناصر الأمن) «ماحش»، أن تتشرع في فحص ما جرى في المظاهرات، وبضمن ذلك فحص سريع. بالمقدر الممكن، لظروف إصابة جعفر فرح وادعاءاته، لأنه ليس من الجيد إبقاء علامات سؤال، حول تصرف الشرطة، تحوم في الأجواء، وفحص إذا كان ما جرى هو مخالف للقانون».

وقال مدير مركز «عدالة»، المحامي حسن جبارين، بعد إصدار قرار المحكمة: لقد نحننا في تحويل النقاش في قاعة المحكمة من المظاهرة إلى عنف الشرطة المفرط، ويرجع الفضل في هذا النجاح للصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي، التي نشرت الصور ومقاطع الفيديو والشهادات الحية من المظاهرة، والتي روت الحقيقة كاملة. هذا التوثيق أقعع المحكمة بأنه ليس بالإمكان غض النظر عن وحشية الشرطة.

وتابع جبارين «بيننا للمحكمة مدى عنثية توجيه الاتهام إلى سبعة من المعتقلين بالاعتداء على أفراد الشرطة، خاصة أن هؤلاء السبعة عانوا من إصابات بسبب عنف الشرطة ومنهم من نقل للمستشفى لتلقي العلاج». وأكد جبارين أنه «أثبتنا للمحكمة، خلافا لادعاءات الشرطة، أن القانون لا يفرض على منظمي هذا الاحتجاج الحصول على تصريح قانوني من الشرطة، لأنه لم يتخلل المشي من مكان لآخر، وبالتالي كان تفريق الشرطة لها بالقوة هو التصرف غير القانوني وليس الاحتجاج».

التحريض وردود الفعل

وكتب وزير الدفاع أفيدور ليرمان، في شبكة «تويتتر»: «إنه في كل يوم يتجول فيه أيمن عودة وشركاؤه أحرارا، ويشتمون عناصر الشرطة، فهذا يعكس فشل سلطات تطبيق القانون. إن مكان هؤلاء المحرضين ليس في الكنيست، وإنما في السجن. أن الألوان ليدفوعوا لثنا على أفعالهم».

كما نشر وزير الأمن الداخلي إردان بيانا أعلن فيه أنه توجه إلى المستشار القانوني للحكومة، بطلب فتح تحقيق ضد عودة، بزعم إهانة شرطي خلال أدائه مهمته. وقال رئيس كتلة «القائمة المشتركة»، ورئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، د. جمال زحالقة، في تصريحات إعلامية، إن «الشرطة الاسرائيلية تتعامل مع المواطنين العرب كاعداء، وأهداف واعتبارات الشرطة الاسرائيلية سياسية وهي إسكاتنا ومنعنا من الوقوف الى جانب شعبنا في غزة، الذي يناضل من أجل حقوقه العادلة». وطلب زحالقة بالتحقيق في العنف الذي تتبعه الشرطة تجاه المظاهرين والمعتقلين، ما أدى إلى إصابات عديدة ومن ضمنها كسر رجل مدير مركز مساواة، جعفر فرح.

وقال زحالقة: الدم الذي يسيل في غزة هو دمنا وعلينا أن نثبت لأنفسنا وللقاصي والداني أننا شعب واحد لديه قضية واحدة عنوانها تصحيح الغبن التاريخي الذي لحق بشعب فلسطين وتحقيق الحرية والعدالة. في هذه المعركة نحن نعرف أن كل احرار العالم معنا وكل أنذار العالم مع مجرمي الحرب الإسرائيليين.

وتابع زحالقة قائلا إن التحريض العنصري والشرس

أفرجت محكمة الصلح في حيفا، أمس الاثنين، عن المعتقلين الـ ١٩ من مظاهرة يوم الجمعة في مدينة حيفا، رافضة بذلك مزاعم الشرطة ضدهم، إلا أنها فرضت عليهم شروطا تلزمهم باستمرار التحقيقات معهم. وقد شهدت الأيام الأخيرة تصعيدا في هجوم أجهزة الشرطة الإسرائيلية على المظاهرات، التي جاءت ردا على مجازر الاحتلال في غزة. وقد تصعيد للتحريض من قادة الحكم، على القيادات السياسية لفلسطينيي الداخل.

وقد بدأ التصعيد البوليسي ضد فلسطينيي الداخل، يوم الاثنين من الأسبوع الماضي، حينما اعتدت عناصر الشرطة الإسرائيلية على التظاهرة التي دعت لها لجنة المتابعة العليا لفلسطينيي الداخل، قبالة حفل نقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة. وقد تم الاعتداء على قيادات سياسية، من بينهم رئيس المتابعة محمد بركة، وأعضاء الكنيست الذين تواجدوا في المظاهرة، جمال زحالقة، وعامد طيبي، وعايدة توما سليمان، ومسعود غنايم، ويوسف جبارين. وسعوا الى نزع الأعلام الفلسطينية من ايدي المظاهرين، ليتبين لاحقا أن الشرطة أخذت على ذاتها مهمة مهاجمة رفع الأعلام الفلسطينية، رغم أن القانون الإسرائيلي لا يمنع رفعها منذ اتفاقيات أوسلو.

لكن الاعتداء الأشد شراسة كان على مظاهرة لناشطين، بمعلمهم من الأجيال السابقة، مساء يوم الجمعة، في وسط البلدة القديمة في مدينة حيفا، إذ أن الشرطة ومعهها قوات «حرس الحدود»، كانت قد وصلت الى المكان مدجة بأسلحة ومعدات قمع المظاهرات، وفي لحظة ما شرعت في الاعتداء على المظاهرين، ومن بينهم الناشئان زحالقة وحنين زعيبي. وشرعت بحملة اعتقالات شملت ٢١ ناشطا، من بينهم إسرائيليون، ولاحقا أفرجت عن قاصرين من بين المعتقلين.

وفي ذات الليلة، تم نقل سبعة معتقلين لتلقي العلاج، من بينهم مدير عام مركز مساواة جعفر فرح (٥٤ عاما)، الذي وصل الى المستشفى بكسر في ركبته ورغم أن كل الصور، واشربة الفيديو التي انشرت، أظهرت أنه كان معافى لحظة اعتقاله وهو مقاد إلى المعتقل. وأقاد محامون لوسائل إعلام أنهم واجهوا محاولات الشرطة لتأخير رؤيتهم المعتقلين، وتم سحب الهواتف الخilloية منهم، تحسبا لتصوير المعتقلين المصابين.

ولاحقا منعت الشرطة بقاء المصابين في المستشفيات، يمن فيهم جعفر الذي تعرض للإصابة الأكبر، وتم اقتياده الى المعتقل، دون السماح له بمواصلة العلاج. ومساء الأحد شارك حشد كبير من الناشطين في تظاهرة قبالة محكمة الصلح في حيفا، تضامنا مع المعتقلين، الذين استمرت جلسة المحكمة بشأنهم من التاسعة مساء، وحتى السادسة من صباح اليوم التالي.

كما شهدت مدينة حيفا مظاهرة عريية يهودية، بمبادرة قوى سياسية، ردا على المجازر في قطاع غزة. ورغم أن المظاهرة قد حصلت على ترخيص، إلا أن الشرطة سمحت لعصابات اليمين المتطرف بإجراء تظاهرة مضادة قريبة من المكان، رغم أن الداعين كانت دعوتهم تحريضية ضد المظاهرين ضد المجازر. وأقاد عدد من المظاهرين ضد المجازر أنه بعد انتهاء المظاهرة لاحقهم عناصر اليمين المتطرف وهم في طريقهم الى سياراتهم.

وأمام الضجة التي تخطت حدود البلاد على اعتقال

السفير الأميركي فريدمان:

المسيحيون الإنجليون مؤيدون متحمسون لإسرائيل أكثر من العديد من يهود الولايات المتحدة!

***ليبد: نتنياهو يقوم على نحو خطير بربط حكومته بفصائل محافظة وإنجيلية في الحزب الجمهوري ويزيد من الانقسام مع الديمقراطيين*»**

قال السفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان إن المسيحيين الإنجلييين مؤيدون متحمسون لإسرائيل أكثر من العديد من اليهود في الولايات المتحدة.

وأضاف فريدمان، في حديث أدلى به إلى صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، في نهاية الأسبوع الفائت، أن الحضور البارز لمؤيدي إسرائيل من المسيحيين الإنجلييين في مراسم افتتاح السفارة الأميركية في القدس يوم ١٤ أيار الحالي، يؤكد أن المسيحيين الإنجلييين يدعمون إسرائيل بحماس وإخلاص أكبر من الكثيرين في الجالية اليهودية الأميركية.

وأعرب فريدمان عن تأييده لتحالف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو مع قادة الإنجلييين بالقول: «أنت تدير بلدا، تحتاج إلى أصدقاء، وتحتاج إلى تحالفات، وتحتاج إلى حماية شعبك».

وأقر فريدمان بأنه وجه دعوة شخصية إلى جون هيفي، الذي لقى كلمة ختامية خلال الحدث، وإلى القس روبرت جيفريس، الذي ألقى كلمة افتتاحية. ووصفهما بأنهما من أبرز قادة الإنجلييين.

وجيفريس، هو من أشد أنصار الرئيس الأميركي دونالد ترامب وكان عضوا في مجلسه الاستشاري الإنجيلي، وحذر مرة من أن الشعب اليهودي سيذهب إلى الجحيم، وقال إن هتلر هو جزء من خطة الرب لعودة اليهود إلى إسرائيل. وكان من أبرز المنتقدين لاختياره للندحت في مراسم المرشح الرئاسي السابق ميت رومني، الذي وصف جيفريس بأنه متعصب ديني.

وردد السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة رون دريمر تصريحات مماثلة لتصريحات نظيره الأميركي مشيدا بالجمعتم المسيحي الإنجيلي، وقال للصحيفة إن المسيحيين المتدينين أصبحوا العمود الفقري في دعم الولايات المتحدة لإسرائيل. وقال دريمر: لا بد من أن

ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة ٤.٢٪ في الربع الأول من ٢٠١٨

النمو في الربع الأول جاء أعلى من التقديرات للعام الجاري، حيث كان من المتوقع أن يرتفع في حدود ٣.٢٪* النمو في ٢٠١٧ ارتفع بنسبة ٤.٣٪ وهو أعلى من التقديرات *معدل الناتج العام للفرد ٤٠ ألف دولار* التضخم المالي يواصل تسجيل ارتفاعات طفيفة ويبقى أبعد من المجال المطلوب حكومياً

والمواصلات وشحن البضائع. في حين أن سعر صرف الدولار شهد هو أيضاً ارتفاعاً، وبات يجتاز سقف ٣.٦ شكيل للدولار، رغم أن انخفاض سعر الدولار الى محيط ٣.٦ شكيل، في العام الماضي ٢٠١٧، لم ينعكس على أسعار البضائع الاستهلاكية.

وكان التضخم قد سجل في العام الماضي ٢٠١٧، ارتفاعاً بنسبة ٠.٤٪. وكان هذا الارتفاع الأول بعد ثلاث سنوات سجل فيها التضخم تراجعاً سنوياً، بنسبة ١٪ في عام ٢٠١٥، وبنسبة ٠.٢٪ في كل من العامين ٢٠١٤ و٢٠١٦. والسؤال الذي بات مطروحاً في الأوساط الاقتصادية هو ما إذا كان بنك إسرائيل سيقرب رفع الفائدة البنكية الملامسة لصفر بالمئة، حتى نهاية العام الجاري؟.

وعلى صعيد المعطيات الاقتصادية للربع الأول من العام الجاري، قال تقرير لسلطة الضرائب الإسرائيلية إن مداخل الضرائب سجلت، في الربع الأول من العام الجاري، فائضاً يعد طفيفاً مقارنة مع السنوات الأخيرة، وبلغ الفائض حوالي ٧٠٠ مليون شكيل، أي ما يعادل ١٩٥ مليون دولار تقريباً، ما يضع علامة سؤال كبيرة حول مخطط التخفيض الضريبي، الذي يخطط له وزير المالية موشيه كلون، ومعه رئيس حكومته بنيامين نتانياهو. وحسب ما ورد في تقرير سلطة الضرائب، فإن إجمالي المداخل بلغ في الربع الأول ما يقارب ٧٨ مليار شكيل، أي ما يعادل ٢١.٦ مليار دولار، ما يعني أن الفائض كان نقيلاً من ١٪، في حين أن الفائض في العام الماضي ككل، فاق نسبة ٥٪.

ويقول التقرير إن الاستهلاك الفردي في العام الماضي ارتفع بنسبة ٣٪، مقابل ٦.١٪ في العام ٢٠١٦، وبعد خفض نسبة التكاثر السكاني، ١.٩٪، من أصل ٣٪. يكون مستوى المعيشة قد ارتفع بنسبة ١.٦٪، مقابل ٤.٢٪ في العام ٢٠١٦. كذلك فإن الصرف العام، بمعنى الحكومي، ارتفع في العام الماضي بنسبة ٢.٨٪، مقابل ارتفاع بنسبة ٣.٩٪ في ٢٠١٦. ويقول التقرير إن الارتفاع في الصرف الحكومي كان أساساً في الصرف المدني العام الذي ارتفع بنسبة ٣.٧٪، بينما الصرف على الجوانب العسكرية شهد استقراراً.

التضخم المالي

وللشهر الثالث على التوالي، سجل التضخم المالي في شهر نيسان ارتفاعاً بنسبة ٠.٤٪. ومنذ مطلع العام الجاري سجل التضخم ارتفاعاً بنسبة ٠.٣٪، وذات النسبة في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة. وحسب التقديرات، فإن هناك شكاً في ما إذا سيصل التضخم في هذا العام الى المجال الذي حددته السياسة الاقتصادية في سنوات الألفين، ما بين ١٪ إلى ٣٪.

لكن في المقابل بدأت تظهر مؤشرات الـ ارتفاع أكبر للتضخم في الأشهر المقبلة، على ضوء ارتفاع أسعار النفط في العالم في الأسابيع الأخيرة، في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من الاتفاق النووي مع إيران، وما سيتبع هذا من ارتفاع في أسعار الوقود

بنسبة ١٠٪، في حين أن شراء البضائع والأجهزة للاستخدام الياتي سجل وحده ارتفاعاً بنسبة ٤.٢٪، بينما سجلت صادرات البضائع والخدمات ارتفاعاً حاداً بنسبة ١١٪، وهذه نسبة تعد عالية جداً، مقارنة مع وتيرة الصادرات في السنوات الأخيرة، وسجل استيراد البضائع والخدمات ككل ارتفاعاً بنسبة ٢.٣٪، في الربع الأول من العام الجاري.

وكان النمو الاقتصادي قد سجّل في العام الماضي ارتفاعاً بنسبة ٣.٤٪، مقابل ٤٪ في العام الذي سبق، ٢٠١٦. وكان النمو في العام الماضي أعلى من التقديرات التي تراوحت ما بين ٢.٩٪ إلى ٣.٢٪. كما كان النمو في الاقتصاد الإسرائيلي أعلى من معدل النمو في الدول الأعضاء في منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD الذي بلغ ٤.٢٪.

وقد ارتفع معدل الناتج للفرد الواحد في العام الماضي بنسبة ١٪، مقابل نسبة ١.٩٪ في العام قبل الماضي ٢٠١٦. وبذلك، فإن معدل الناتج للفرد بات ٤٤.٩ ألف شكيل، وهذا ما يعادل أكثر بقليل من ٤٠ ألف دولار، وفق معدل سعر الصرف الذي كان في العام الماضي ٣.٦ شكيل للدولار. لكن معدل الناتج سيكون ٣٧.٥٠ بـموجب معدل سعر الصرف في العام ٢٠١٦، الذي كان ٣.٨٥ شكيل للـدولار، بمعنى أن ارتفاع القيمة الدولارية لا تعني اقتراب إسرائيل من المستويات في الدول الغنية، بل بسبب تدني سعر صرف الدولار، الذي لا ينعكس على الأسعار.

سجل النمو الاقتصادي في إسرائيل في الربع الأول من العام الجاري ارتفاعاً بنسبة ٤.٢٪، وهي نسبة أعلى من التقديرات للعام الجاري ٢٠١٨، التي تحوم في حدود ٣.٢٪. وجاءت تقديرات السنوات الأخيرة باستمرار أعلى من التقديرات. وكان النمو قد سجل في العام ٢٠١٧ نسبة ٣.٩٪، في المقابل، فإن التضخم المالي يواصل تسجيل ارتفاعات طفيفة، ولكنه يبقى أبعد من المجال الذي حددته السياسة الاقتصادية القائمة منذ سنوات.

وقال مكتب الإحصاء المركزي إن النمو سجل في الربع الأول من العام الجاري ٤.٢٪، مقارنة مع الربع الأخير من العام الماضي. وحسب التقرير، فإن العامل المركزي لارتفاع النمو، كان ارتفاع الاستثمارات الاقتصادية. وأشار التقرير إلى أن النمو الإجمالي للنصف الثاني من العام الماضي ٢٠١٧، مع الربع الأول من العام الجاري (٩ أشهر)، قد بلغ ٤٪. وحسب التقديرات، فإن هذا مؤشر لوتيرة النمو في الأشهر المقبلة. وكانت التوقعات قد دلت على أن النمو قد يسجل هذا العام ارتفاعاً يتراوح ما بين ٣.٢٪ الى ٣.٥٪.

وقال مكتب الإحصاء، في تقريره، إن الارتفاع الحاصل في النمو في الربع الأول من العام الجاري، يعكس ارتفاعاً في الاستهلاك الفردي، والاستثمار العالي في العقارات، كما تأثر النمو بالارتفاع الحاد في شراء السيارات. وشهدت صادرات البضائع والخدمات ارتفاعاً ملحوظاً، مقابل ارتفاع في استيراد البضائع للاستهلاك العام. وحسب التقرير، فإن الاستهلاك الفردي سجل ارتفاعاً

لدى أردوغان ما يخسره: العلاقات الاقتصادية التي تعززت بين إسرائيل وتركيا!

لإسرائيل وتركيا مصالح اقتصادية مشتركة كثيرة توّطدت في السنوات الأخيرة وبحسب التجربة أردوغان لن يخاطر بها!



العلاقات الإسرائيلية التركية، مكون اقتصادي مؤثر.

من الناحية السياسية، وهو ليس مرتبطاً بالمزاج. إن الغاز شأن استراتيجي، يلزم باستثمارات ضخمة جداً، مع تفاهات بعيدة المدى مع دعم حكومي. ولكن يوجد أيضاً شأن اقتصادي، واعتقد أنه لو أن الأمر صحيح من ناحية اقتصادية بالنسبة للتركيا، لكانوا عملوا على دفع المفاوضات، والسؤال الذي يطرح نفسه إذا كان من الصحيح رصد أموال لوضع أنبوب غاز من حقل ليفياتا إلى تركيا، إذ أن كلفته ملياري دولار، وشركات الغاز في إسرائيل لن ترصد مبلغاً كهذا من دون ضمانات وترتيبات، من أجل ضمان هذا الاستثمار.

ويديعي زيسر أن أردوغان، وعلى الرغم من مزاجه، لن يمس بالقتصاد التركي، وهو يعرف كيف يفصل بين الشؤون السياسية والمصالح الاقتصادية لبلاده. ويقول «هو يعرف الحدود، لكن على ضوء طبيعة الحركة في الشرق الأوسط، فمن الصعب معرفة في أي اتجاه سيختار الخطوة التالية».

في الظروف القائمة، فإن بيع الغاز لتركيا من شأنه أن يصطدم أيضاً بمعارضة محلية إسرائيلية. فقد سارع قادة سياسيون، من الائتلاف والمعارضة، لمهاجمة أردوغان، لطرده السفير الإسرائيلي، واهانتة في المطار. وقادة الصعبد رؤيتهم صامتين أمام احتمال أن تبيع إسرائيل تركيا مخزوناً من غازها.

لكن إذا ما نظرنا إلى المسار الاقتصادي الموازي للمسار السياسي، فمن الممكن أن نرى أيضاً فصلاً في قطاع الغاز: سياسة وعزم تجاه الجمهور، من جانب، وأعمال وفوائد اقتصادية، من جانب آخر، كما كانت الحال دائماً حتى الآن.

(*) محلل اقتصادي، عن «دي مارك»

بقلم: سامي بيرتس (*)

لا شك في أن مهرجان الإهانات الدبلوماسية بين إسرائيل وتركيا، وتهجمات السياسيين في الطرفين، تخلق تصعيداً بين الدولتين بعد فترة هدوء، تم تخفيفها في أعقاب التعويضات التي دفعها إسرائيل، بقيمة ٢٠ مليون دولار، لعائلات قتلى أسطول مرمرة. والتخوف الآن هو أن المواجهة الحالية ستؤدي إلى مس بالـعلاقات الاقتصادية بين الدولتين.

وقد شملت هذه العلاقات، في الماضي، علاقات أمنية جيدة، وتجارة خارجية، وسياحة وطيروانا. وأحداث أسطول مرمرة، في العام ٢٠١٠، أضرت في حينه بهذه العلاقات، وبالأساس بالتعاون الأمني، ولكنها لم تؤد لتقطع العلاقات الاقتصادية. الأمر الذي يدل على أن المصالح الاقتصادية قائمة بموازاة المصالح السياسية. ففي أعقاب أحداث مرمرة، توقف التعاون العسكري بين الدولتين، وتم إلغاء المناورة الجوية المشتركة بين سلاح الجو الإسرائيلي والتركي، ولم يتم تجديد الصفقات الأمنية العديدة التي كانت.

فالمصناعات العسكرية، على سبيل المثال، نفذت في الماضي للجيش التركي مشاريع تطوير ١٧٠ دبابة من طراز M٦٠ فوون، بقيمة تقارب مليار دولار. ولكن على ضوء مستوى التوتر الحالي، هناك شك في ما إذا إسرائيل تريد أصلاً إبرام صفقات أمنية مع تركيا. ومن دون هذا، بقيت للدولتين مصالح اقتصادية مشتركة، وحتى أنها تعززت بالذات في السنوات الأخيرة، على الرغم من سوء العلاقات بين الرئيس التركي أردوغان ورئيس الحكومة نتانياهو. والمس بالعلاقات الاقتصادية سيسبب ضرراً للجانبين، ولهذا فإن أردوغان، وفي الوقت الذي يكون فيه غاضباً ومتحمساً في خطابه، لن يتدهور نحو مواجهة على مستوى العلاقات الاقتصادية.

والسؤال هو: أي من الجانبين يجني فائدة أكبر من العلاقات الاقتصادية؟ هذا من الصعب تحديده. فإذا اشترت إسرائيل قميصاً تم إنتاجه في تركيا بسعر رخيص، فمن الذين سيستفيد أكثر؟ هل الذي باع القميص وربح، أم الذي اشتراه بسعر رخيص؟ هذا هو سحر اقتصاد السوق. فحينما تعمل السوق بشكل جيد، فإن الجانبين يستفيدان، ولهذا فإن العلاقات الاقتصادية في هذه المرحلة هي خارج صورة الأزمة السياسية، التي تتم خلالها إهانة الدبلوماسيين أمام عدسات الكاميرات. في دول كثيرة ترتكز التجارة الخارجية بالأساس على الدول المجاورة، بسبب المميزات اللوجستية الواضحة. وإسرائيل لا توجد تجارة ذات شأن مع الدول التي تجاورها، بينما تركيا هي هدف إقليمي ذي أهمية، كما أن إمكانيات العلاقات معها لم يتم استفادها كلها بعد. وفي السنوات الأخيرة طرأ تسخين معين في العلاقات بين الدولتين، بدون علاقة مع اتفاق المصالحة الذي أبرم في العام ٢٠١٦. ودفع العلاقات مرتبط بحدائقين: الهدد المنافسة في سوق الطيران، والحرب الأهلية في سورية. ففتح الأجواء للمنافسة أدى إلى ارتفاع حاد في سعر الإسرائيليين إلى تركيا، ليس من أجل المكوث فيها بالذات، وإنما في غالب الأحيان كجسر لرحلات جوية إلى محطات أخرى في العالم. وفي العام ٢٠١٦ أقلت ٤٧.٦ طائرة من إسرائيل إلى تركيا، أقلت ٦٨٦ ألف مسافر. ومنذ ذلك العام كان هناك ارتفاع سنوي متواصل، وفي العام ٢٠١٧ أقلت من إسرائيل باتجاه تركيا ١٢٤٠٠ طائرة أقلت مليوني مسافر.

وقد تحولت تركيا، في السنوات الأخيرة، إلى أحد أهداف السفر الجوي البارزة من إسرائيل، فالتوقف في

موجز اقتصادي

شركة إنتل تستثمر ٥ مليارات دولار

إضافية في مصنع كريات جات

أعلنت شركة إنتل العالمية للتقنيات العالية (هايتك)، في الأيام الأخيرة، عن استثمار ٥ مليارات دولار إضافية في مصنعها الضخم في كريات جات (جنوب إسرائيل)، بعد أن كانت قد أعلنت عن استثمار بقيمة ٦ مليارات دولار في العام ٢٠١٥. وكانت اشترت قبل نحو عام شركة مجسات السيارات «موبيل أي» بقيمة ١٥ مليار دولار.

وحتى نهاية العام الماضي، ٢٠١٧، كان يعمل لدى شركة إنتل في إسرائيل ١١ ألف عامل. وهذا لا يشمل ألف عامل آخر في شركة «موبيل أي». وبلغ حجم صادراتها من إسرائيل في العام الماضي ٢٠١٧، حوالي ٣.٦ مليار دولار، وهذا يقارب ٧.٥٪ من إجمالي صادرات البضائع الإسرائيلية. و٣.٥٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية ككل (بضائع وخدمات).

وكانت شركة إنتل قد أحدثت، قبل نحو عام، ضجة إسرائيلية، حينما اشترت بما يزيد عن ١٥ مليار دولار، شركة «موبيل أي» الإسرائيلية. وهي شركة طوّرت برنامج مجسات، وكاميرات صغيرة، في السيارات، تستطيع أن ترصد انحراف السيارة، وأي اقتراب خطير من مائة وسيارات في الشوارع. وتزدر السائقين باتباع الحذر.

وتعد شركة إنتل صاحبة نسبة عالية من الصادرات الإسرائيلية. وهي من أكبر شركات التصدير إلى جانب شركات طيف، كيل، مختاشيم آغان، يشكار، البيت، باران، بارز، والصناعات الجوية. وتسيطر إنتل على نصف الصادرات الإسرائيلية إلى الصين.

وقد اجرت شركة إنتل مفاوضات مع وزارتي المالية والاقتصاد، لغرض تنظيم مسألة الاستثمار، وحصلت الشركة على تخفيض ضريبي إضافي بقيمة ٣٥٠ مليون دولار. وقال وزير المالية موشيه كلون إن الحديث يجري عن تعزيز إضافي لمكانة إسرائيل كقوة متصاعدة في الاقتصاد العالمي، إذ أن قرار الشركة جاء بعد عامين من المفاوضات كي توسع نشاطها في إسرائيل.

وقال وزير الاقتصاد إيلي كوهين إن مشاريع التوسيع، التي أعلنت عنها إنتل في الأيام الأخيرة، سيتم استثمارها حتى العام ٢٠٢٠. وقد حصلت على تخفيض ضريبي بقيمة ٣٥٠ مليون دولار، بموجب قانون تشجيع الاستثمارات، إذ أن الشركة التزمت بزيادة أعداد العاملين لديها.

وكانت إنتل قد رصدت استثمارات إضافية في مصانع في إسرائيل في العام ٢٠١٥، بقيمة ٦ مليارات دولار، ما يعني أن إنتل وفتت خلال ثلاثة أعوام ٢٦ مليار دولار في الاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى استثماراتها القائمة. وفي إطار استثماراتها، التي كانت قبل ٣ سنوات، وسعت مجال مصنعها في كريات جات بمساحة ٥ آلاف متر مربع، والقسم الأساس كان لتطوير صناعة وإنتاج الروبوتات.

وحسب مختصين إسرائيليين، فإن توسيع عمل شركة إنتل من شأنه أن يساهم في تقليص الضرر الذي أحدثته شركة طيف للأدوية، في العام الماضي، حينما قررت تقليص عدد العاملين لديها في المصانع الإسرائيلية، بنحو ١٧٠٠ عامل، من أصل تقليص ١٤ ألف وظيفة في مصانعها في العالم، وهذا بعد أن قلصت خلال ثلاث سنوات سابقة ٢٥٠٠ عامل. وتقليص الضرر، في خلفيته، أن إنتل قد تستوعب عاملين من طيف في مجال التقنيات العالية.

مخطط لاستيعاب ٥ آلاف عامل إضافي في الشمال

أعلن المجلس الإداري للمنطقة الصناعية «تيفن» في شمال البلاد عن توسيع المنطقة الصناعية التي تديرها بنحو ٦٠٠ دونم إضافي، لغرض إقامة مصانع ومرافق عمل، من شأنها أن تستوعب ٥ آلاف عامل إضافي، بالإضافة لحوالي ٧٥٠٠ عامل يعملون في مصانع وشركات قائمة، ومن بينها شركات تقنيات عالية، وشركات صناعات تقليدية وخدمات. وتعد منطقة «تيفن» أحد المشاريع الضخمة التي تسعى لها الحكومات الإسرائيلية في شمال البلاد، لغرض تشجيع الأجيال الشابّة اليهودية على الانتقال للعيش في شمال البلاد، لغرض التوزيع الجغرافي. وقد أقيمت في معظمها على أراض عربية مصادرة من قرى مجاورة، في حين أن تلك القرى محرومة من عائدات ضرائب المسققات، والضرائب البلدية لتلك المنطقة الصناعية.

وحسب المخطط الذي تم إقراره، سيتم إضافة ٦٠٠ دونم للمساحة القائمة التي تصل إلى ٢٧٠٠ دونم، بهدف استيعاب ما لا يقل عن ٧٠ شركة ومصنعاً، من بينها شركات خدمتية، ليصبح إجمالي العاملين في تلك المنطقة الصناعية، حوالي ١٢٥٠٠ عامل، هم بغالبيتهم من العاملين اليهود.

نقص في أعداد العاملين في خدمة الفنادق

قال صاحب إحدى أكبر شبكات الفنادق الإسرائيلية «فتال»، دايفد فتال، إن قطاع الفنادق الإسرائيلي يعاني من سلسلة قضايا، تجعله في وضعية منافسة صعبة أمام المنافسة الحادة إقليمياً وعالمياً، وبشكل خاص بسبب النفقات العالية، التي من بينها نفقات لا مثيل لها في العالم، وثانياً، بسبب النقص في العاملين في خدمات الفنادق، والتنظيف وتوضيب الغرف.

وقال فتال، في مؤتمر لقطاع السياحة عقد قبل أيام في تل أبيب، إن إسرائيل مدرجة في المرتبة ٥٤ في لائحة البنك الدولي، في ما يتعلق بتسهيل إقامة المشاريع الاقتصادية. وهذا ينعكس أيضاً على قطاع الفنادق. وقال إنه كي تحقق الفنادق أرباحاً، بمستوى الأرباح في أوروبا، عليها أن ترفع أسعار بنسبة ٢٠٪، وهذا مستحيل، لأنه يضرب القدرة على المنافسة أكثر مما هو قائم.

وأشار إلى أن الفنادق تصرف نسبة عالية جداً من مداخلها على استيفاء شروط الطعام الحلال اليهودي، وعلى ضريبة المسققات، في حين أن أسعار المواد الغذائية هي أعلى بضعفين ونصف الضعف من مستواها في أوروبا، ما يزيد من كلفة الفنادق.

وحسب فتال، فإن نقص الأيدي العاملة في مجال التنظيف وتوضيب الغرف في الفنادق، هو بمستوى «مشكلة استراتيجيّة»، حسب تعبيره، وقال إنه من الأسهل أن تعثر على مهندس، من أن تجد عاملي غرف.

«مشروع قانون القومية» يكشف صراعات إسرائيلية ويهودية داخلية

***الحريديم يرفضون مصطلح «القومية» ويكتفون بـ «الشعب» *كتل المعارضة تطالب بإدراج مصطلحي الديمقراطية والمساواة* إجماع صهيوني على صيغة**

«إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي» *حسب المؤشرات، مسار تشريع القانون سيتوقف عند القراءة الأولى على أن يستمر في الولاية البرلمانية بعد الانتخابات المقبلة*

كتب برهوم جرابيسي:

أصر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على تمرير مشروع قانون القومية بالقراءة الأولى، بهدف تثبيت القانون على مسار التشريع، في ما لو تم حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات برلمانية مبكرة، ولكن الهدف الأكبر من ناحيته هو تسجيل ورقة سياسية رابحة، إلا أن نتنياهو وفريقه اضطرا لشطب بنود كانت تعد جوهرية بالنسبة للمباردين، تتعلق بطابع النظام الحاكم، ومكانة الشريعة. وتسنى تمريره أيضا بممارسة الضغط على شركاء يتخوفون من انتخابات مبكرة، ولذا توصلوا، كما يبدو، إلى تفاهم بتمرير القانون بالقراءة الأولى، وتأجيل استمرار تشريعه إلى ما بعد الانتخابات المقبلة.

وقد ظهر هذا القانون لأول مرة في العام ٢٠١١، وطرحه على جدول أعمال الكنيست رئيس جهاز المخابرات العامة «الشاباك»، الأسبق، النائب آفي ديختر، الذي كان يومها نائبا في كتلة «كديما» المعارضة، برئاسة تسيبي ليفني، وكان القانون بصيغة أشد من حيث شكل المكانة وشكل العلاقة مع الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، ويومها قالت ليفني إنها لن تسمح له بطرحه للتصويت، وفي حينه تبين أن من وقف من وراء القانون كانت معاهد وجمعيات صهيونية يمينية استيطانية متطرفة. وقد لحق بأفي ديختر بعض النواب في تلك الولاية البرلمانية، وفي الولاية البرلمانية التالية، ال ١٩، بادر عدد من أعضاء الكنيست طرح مشاريع قوانين مشابهة لذات القانون، في حين أن ديختر كان خارج الكنيست، الذي عاد له في الانتخابات الأخيرة، ضمن كتلة الليكود، وعاد وطرح القانون. وعلى جدول أعمال الكنيست، مطروحة سلسلة مشاريع قوانين من نواب، من غالبية الكتل البرلمانية، باستثناء كتلتي الحريديم، شاس ويهدوت هتورا، وميرتس والقائمة المشتركة.

وتقريبا هناك شبه إجماع على صيغة البند، الذي ينفخ حق الشعب الفلسطيني في وطنه وعلى وطنه، وهي أن «أرض إسرائيل الوطن التاريخي للشعب اليهودي»، بمعنى أبناء الديانة اليهودية في العالم، وأن «حق العودة» يقتصر على اليهود وحدهم، ولكن مكانة هذا البند في مشاريع القوانين، من حيث مدى أولويته، تختلف من مشروع قانون إلى آخر. كذلك فإن غالبية مشاريع القوانين تلغي مكانة اللغة العربية كلفة رسمية ثانية، و«تمنحها» ما يسمى «مكانة خاصة»، وحق المتحدثين بها بالتعامل مع مؤسسات الدولة بوساطتها.

لكن سلسلة من البنود الأخرى أظهرت خلافا حادا على مستوى الجمهور الإسرائيلي، وأيضا على مستوى اليهود في البلاد والعالم، والخلاف الأول الأكثر حدة هو بين الحريديم وباقي التيارات، فالحريديم يرفضون اعتبار اليهود قومية، كما هو نص القانون، بل يعتبرونهم شعبا موزعا في العالم، ينتمي إلى قوميات مختلفة، وبعائقداهم أن «القومية اليهودية» تجعل كل من هو ليس يهوديا ومقيما في إسرائيل ينتمي لها.

الأمر الآخر، أن الحريديم، وتيارات دينية أخرى، وأيضا قوى يمينية متطرفة، مثل القسم الأكبر من حزب الليكود، أرادت مكانة علوية للشريعة اليهودية، كمرجعية للقانون ولل قضاء الإسرائيليين، وأن «يهودية الدولة» تتفوق على كونها ديمقراطية. وفي ذات السياق، الرفض المطلق لمبدأ المساواة، فهم يتخوفون من «المساواة»، ليس فقط من ناحية المواطنين العرب، بل بحسب ما يراه المتدينون على كافة توجهاتهم، أنها ستكون فاتحة لمطالب مساواة ترفضها الشريعة اليهودية، مثل مكانة المرأة، ومثلي الجنس، وغيرهم.

ومسائل الشريعة والديمقراطية، وبمدى معين المساواة، كانت نقاط صدام بين القوى الدينية ومعها اليمين المتطرف، وبين القوى العلمانية، ففي هذا صراع على وجه المجتمع الإسرائيلي، ما يعكس الفلق

الدفين، على ضوء الارتفاع المتزايد لنسبة المتدينين من إجمالي أعداد اليهود الإسرائيليين، إذ من المتوقع أن يصبح المتدينون أغلبية بين اليهود، خلال أقل من عقدين من الزمن.

وقد أقر مشروع هذا القانون بالقراءة التمهيدية في الولاية البرلمانية الحالية، يوم ١٠ أيار ٢٠١٧، بالصيغة التي طرحها ديختر. ولم تنفع كل محاولات الائتلاف بدفعه إلى مسار تشريع سريع، بسبب الخلافات سابقة الذكر. وكما يبدو تم الاتفاق مع كتلتي الحريديم على تمرير القانون بعد سلسلة تغييرات، بالقراءة الأولى، لغرض تثبيت القانون على مسار التشريع، إلى ما بعد الانتخابات القادمة.

ومن أبرز التغييرات، التي طرأت على صيغة القانون بالقراءة الأولى، هو ادخال العبارة الفاتحة: «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، التي فيها قامت دولة إسرائيل»، بمعنى فلسطين التاريخية. أما «الشعب اليهودي»، فالتقصد منه جميع أبناء الديانة اليهودية في العالم، الذين تعتبرهم الصهيونية «قومية»، وهذا ما يرفضه الحريديم من حيث المبدأ.

ثم تأتي عبارة أخرى تقول «إن الحق في تطبيق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل، هو خاص للشعب اليهودي»، وكون أن الحديث يجري عن قانون أساس، بمعنى قانون دستوري، فإنه يعلو بالمكانة القانونية على ما سبق.

كذلك الأمر في ما يتعلق بالقدس. ففي الصيغة الأولى، المقرة بالقراءة التمهيدية، قيل إن «القدس عاصمة إسرائيل». أما في الصيغة المعدة للقراءة الأولى فقد باتت «القدس الموحدة»، ما يعني تعزيزا آخر لقانون ضم القدس.

كما حاولت الصيغة الجديدة تجنب المساس كليا بمكانة اللغة العربية، التي تعد لفة رسمية ثانية، ولكن ليس معمولا بها بالمفهوم الكامل، بل يمنحها القانون الجديد صفة «ذات مكانة خاصة».

جدل الحريديم

خلال جلسة التصويت نشب جدل بين عدة أطراف، لربما أشدها مع الحريديم، وبرز النائب يسرائيل آيختر، من كتلة يهدوت هتورا، وهو صحافي وكاتب سياسي بارز في الساحة الإسرائيلية. فقد قال ديختر، خلال عرضه صيغة القانون للتصويت عليه بالقراءة الأولى، إن المبدأ لهذا القانون ينص على أن: «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي». فنشب جدل بين ديختر وآيختر على النحو التالي:

آيختر: لدي سؤال لغوي، لماذا لم يكتب «إسرائيل دولة الشعب اليهودي»؟

ديختر: لأنه ليس صدفة أن قانون الأساس (دستوري) تم تعريفه على أنه القانون القومي، وأن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي.

آيختر: لماذا ليس الشعب اليهودي؟ ديختر: لأنها دولة الشعب اليهودي، ولهذا انعكاسات أخرى، بسببها وعن قصد أردنا أن نسميها إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي.

آيختر: وما هو التفسير. ديختر: أنا أعالج هذا القانون منذ سبع سنوات، وتم البحث في جوانب مختلفة، بما في ذلك إسرائيل دولة الشعب اليهودي. وفي نهاية المطاف، رأينا أن الجوهر الذي ننعسى له هو الدولة القومية للشعب اليهودي، لأن هذا يربط اليهود الموجودين هنا، ولا يمس بمن هم ليسوا يهودا ويعيشون في هذه البلاد. وبالأصح أكثر، هذا يربط أبناء الشعب اليهودي حيثما هم بحقيقة أن إسرائيل هي دولة قوميتهم... وأنا اعترف بأنه في محادثات مع يهود في الخارج، ليسوا كلهم أحبوا صيغة «إسرائيل دولة الشعب اليهودي»، وفي نهاية المطاف توصلنا إلى هذه الصيغة، التي رأيناها مناسبة، للحاجة التي بسببها نشأ قانون الأساس هذا.

آيختر: هل هذا يعني أن الجمهور العربي تابع للدولة القومية هذه؟ ديختر: إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي.

لاحقا في خطاب آيختر يقول ما يلي: «إنني أرى في هذه الصيغة، رغم أن من بلوروها لا يقصدون ذلك، هو أن إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، وهذه معادلة لم يولد مثيل لها بعد، فبالإمكان كتابة: إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، وهذا يركز على وثيقة الاستقلال، بأن تكون هنا دولة يهودية، وبالإمكان إقامة دولة كل مواطنيها».

«فما هذا دولة قومية للشعب اليهودي؟، إنني أرى في هذا هدفا ليتم من خلال القانون تحصين هوية دولة إسرائيل كدولة منزوعة من الدين. فشرعية إسرائيل لم يتم ذكرها، ولو بكلمة واحدة في هذا القانون، وأيضا الديمقراطية لم يتم ذكرها».

«إننا نعيش هنا معا ٧٠ عاما، عرب ويهود، علمانيون ومتدينون، وهذا القانون لن يضيف شيئا. قانون أساس لا يضيف شيئا، لأنه يمنح المحكمة إمكانية التحليل. وفي حالة هذا القانون، تكون المحكمة على حق حينما تستال: ما هذا: «الدولة القومية للشعب اليهودي؟»، فأماذا بشأن الشاب من أريتريا الذي ولد له هنا ولد وبنت، ويتكلمان العبرية، ويتعلمان في المدرسة، ويخدمان في الجيش، فلماذا هم ليسوا تابعين لهذه القومية؟ وماذا بشأن الشعب الدرزي؟ فالدروز يخدمون في الجيش، فلماذا لا يكون بإمكانهم أن يكونوا جزءا من هذه القومية؟».

ويضيف آيختر، بما يخص العلاقة مع يهود العالم، فيقول: «في هذا القانون ليس مكتوبا أن الدولة تعمل من أجل الحفاظ على تراث وحضارة مواطني إسرائيل، بل مكتوب أن الدولة تعمل من أجل الحفاظ على تراث الشعب اليهودي بين يهود الشتات. عفوا، هل طلب أحد من يهود الشتات منا أن نكون الوصي عليهم، وأن نهتم بميراثهم...؟ هذا ليس مفرغا منه، أننا نريد تعليم اليهودية لكل يهودي في العالم».

وختم آيختر قائلا «أريد في تلخيص القول إنه بعد كل صرخات اليسار ضد هذا القانون، بإمكانهم أن يكونوا مطمئنين، فهذا القانون لن يقر، لا بالقراءة الثانية ولا بالقراءة الثالثة، بالتأكيد ليس بهذه الصيغة».

جدل العرب

خلال جلسة الكنيست شارك تقريبا جميع النواب العرب من القائمة المشتركة في النقاش، وبالإمكان تلخيص خطوط هذا النقاش في السجال الذي نشب بين النائب د. يوسف جبارين، وهو محاضر حقوق، وبين النائب ديختر، وكان يقطع أيضا النائب آيختر السابق ذكره، والنائب من حزب الليكود يهودا غليك. بدأ السجال حينما قاطع جبارين ديختر في خطابه قائلا إن اليهودية دين وليست شعبا، فلا يرد ديختر على هذا، بل قال: سأحدث لاحقا عن الدين.

جبارين: هل الجمهور العربي هو جزء من هذا القانون؟

ديختر: الجمهور العربي ليس جزءا من الشعب اليهودي، هذا صحيح. أعتقد أنني بهذا لا أكرر... على الرغم من أننا جميعا تم تظهيرنا بموجب الدين، ولكن هذا لا يعني ظهورا يهوديا، بل ظهور إسلامي.

جبارين: هذا يجعلنا مواطنين من صنف ب (درجة ثنائية).

ديختر: سأتلو المبادئ الأساسية الثلاثة للقانون: المبدأ الأول: أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، الذي فيه قامت دولة إسرائيل. المبدأ الثاني: دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، التي فيها يطبق حقه الطبيعي، الثقافي والتاريخي، لتقرير المصير. والمبدأ الثالث: تطبيق حق تقرير المصير لإسرائيل، الدولة القومية، هو حق يخص فقط أبناء الشعب اليهودي، هذا يعني أن من لا ينتمي للقومية اليهودية لا يستطيع

أن يعترف إسرائيل كدولته القومية. هذا يعني أن الفلسطينيين لم يستطيعوا، ولن يستطيعوا، أن يعزفوا إسرائيل على أنها دولتهم القومية».

جبارين: «هل للشعب الفلسطيني حق بتقرير المصير؟»

ديختر: «إنني أدرك الإشكالية التي في هذا البند، لدى من لا ينتمي للشعب اليهودي.. ولهذا عن قصد أوضحنا كمبدأ أساس أن حق تقرير المصير، كدولة قومية للشعب اليهودي، تخص فقط أبناء الشعب اليهودي».

جبارين: سألت بشأن حق تقرير المصير. فهذا يعني أن حق تقرير المصير في إسرائيل هو فقط من حق الشعب اليهودي. فأماذا بشأن الشعب الفلسطيني، هل له الحق بتقرير المصير؟

آيختر: حسب قانون الأساس هذا، أفهم أن عضو الكنيست جبارين بإمكانه أن يكون جزءا من قومية الشعب اليهودي.

جبارين: كيف يمكنني أن أكون، هل تريدني أن أتهود؟

آيختر: هكذا أفهم لغة القانون، الدولة القومية للشعب اليهودي. أنت بإمكانك أن تكون منتميا لهذه القومية، حتى وإن لم تكن من الشعب اليهودي. ديختر: القانون لا يتعامل مع تقرير المصير لقوميات. إن القانون يتعامل مع تعريف إسرائيل، بصفتها الدولة القومية للشعب اليهودي.

جبارين: هل في حدود ١٩٦٧؟ ديختر: القانون لا يتعامل مع تقرير المصير الفلسطيني، ولا مع تقرير مصير كل من هو ليس يهوديا.

جبارين: دولة إسرائيل في حدود ١٩٦٧؟ يهودا غليك (ليكود): كلا، دولة إسرائيل كلها، من نهر الفرات إلى دجلة (حسب الترجمة الحرفية- ففي التوراة من النيل الى الفرات).

جبارين: فلسطين التاريخية أم حدود ١٩٦٧؟ آيختر: كلا، في التوراة ليس مكتوبا ٦٧. أنا أدك، عضو الكنيست جبارين، بأن قاضي المحكمة العليا، بعد عشر سنوات، سيحدد وبحق أنه من ناحية لغوية، بإمكانك أنت أن تكون جزءا من القومية اليهودية، حتى وإن لم تكن يهوديا.

جبارين: بإمكانني أن أكون مواطنا لكن من درجة ثانية.

الديمقراطية والمساواة

الجانب الآخر في النقاش حول القانون، الذي شهدته الجلسة البرلمانية ذاتها، كان يركز على مكاتتي الديمقراطية والمساواة الغائبتين، ليس صدفة، عن القانون، لغرض التوافق بين أطراف الائتلاف، بهدف تمرير القانون بالقراءة الأولى. واللافت هنا أن المعارضة لم تات فقط من أحزاب المعارضة، بل بالذات من عضو الكنيست اليميني المتشدد، بنيامين بيغن، الذي هو آخر نائب من حزب الليكود من التيار الایدولوجي القديم، الذي يتمسك بما يسمى «أرض إسرائيل الكاملة»، لكن في ذات الوقت مع منح الأقليات

المساواة، وهو ما لم تفعله حكومات الليكود، منذ أن وصلت إلى الحكم لأول مرة، في العام ١٩٧٧، ولكن يبقى هذا فكريا كان قائما في الحزب وموروثا من حيروت.

كما عارض القانون نائبان من الائتلاف من الطائفة العربية الدرزية، هما النائب حمد عفار من حزب «يسرائيل بيتينو» العنصري، وهو شخصيا من المبادرين لقوانين عنصرية تستهدف العرب. والنائب أكرم حسون، من حزب «كولانو»، بزعامة وزير المالية موشيه كلون، ولكن اعتراضهما تركز في جانب طائفي، بأن القانون لا يمنح مساواة للطائفة الدرزية، كما ورد في خطباتهما، وبشكل خاص حمد عمار.

ونستعرض هنا مقاطع من محضر الجلسة البرلمانية، بما يعكس التوجهات التي ظهرت في المعارضة للقانون. النائب بنيامين بيغن من كتلة «الليكود»، إن المشكلة في مشروع هذا القانون هو ما ينقصه

ترجمة لمشروع القانون

(هـ)- تفاصيل بشأن رموز الدولة تتحدد في قانون.

(ب)- الدولة تعمل على تعزيز الرباط بين إسرائيل ويهود الشتات، أينما كانوا.

(ج)- الدولة تعمل على الحفاظ على تراث وثقافة وتاريخ الشعب اليهودي، بين أوساط يهود الشتات.

اللغة:

(أ)- العبرية هي لغة الدولة.
(ب)- للغة العبرية مكانة خاصة في الدولة، وللناطقين بها الحق في التواصل اللغوي مع خدمات الدولة، تفاصيل بهذا الشأن تتحدد في قانون.

(ج)- ليس في هذا ما يمس بمكانة اللغة العربية، التي كانت عليها حتى عشية دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

الدولة تكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية إليها، وجمع الشتات.

(أ)- الدولة تعمل على ضمان سلامة أبناء الشعب اليهودي، ومواطنيها، العالقين بضائقة، بسبب

يهوديتهم أو مواطنتهم.

(ب)- الدولة تعمل على تعزيز الرباط بين إسرائيل ويهود الشتات، أينما كانوا.

(ج)- الدولة تعمل على الحفاظ على تراث وثقافة وتاريخ الشعب اليهودي، بين أوساط يهود الشتات.

(أ)- كل ساكن في إسرائيل، دون فرق بالدين أو القومية، يحق له العمل على حفظ ثقافته وتراثه ولفته وهويته.

(ب)- يحق للدولة أن تسمح لمجتمع، بما في ذلك أبناء ديانة واحدة، أو أبناء قومية واحدة، بإقامة بلدة مستقلة لهم.

(ج)- الدولة تمد يدها لأبناء الشعب اليهودي، العالقين في ضيق وأسر، بسبب يهوديتهم.

التقويم الرسمي: التقويم العبري يكون التقويم الرسمي للدولة، وإلى جانبه التقويم الأجنبي (العالمي) كتقويم رسمي. استخدام التقويم العبري والتقويم الأجنبي يتم تحديده ضمن قانون.

بالذات. في مشروع القانون لا يوجد التزام واضح بأن دولة الشعب اليهودي ستطبق المساواة في الحقوق لكل المواطنين. هذا مشروع قانون معطوب بسبب ما يحتويه أيضا، ففيه البند (٧ب) بالصيغة التالية: ‘يحق للدولة أن تسمح لمجتمع، بما في ذلك أبناء ديانة واحدة، أو أبناء قومية واحدة، بإقامة بلدة مستقلة لهم’. وأي تفسير زائد.

ويتابع بيغن قائلا: «قبل ستة أسابيع، في ١٣ آذار ٢٠١٨، في الجلسة الأخيرة للجنة الكنيست الخاصة بهذا القانون، وهي خاصة بالأساس لأنها أقيمت كي لا أكون عضوا فيها. قال المحامي إيال زانديبرغ، في ذلك البحث، خلال تمثيله لموقف المستشار القانوني للحكومة، إن البند ٧ب يشكل «تمييزا فظا بين البشر، بما لا يتماشى مع قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية». وأضاف أنه لا مكان لسن قانون بهذه الصيغة. وحينها رد رئيس اللجنة، عضو الكنيست أمير أوحانا (الليكود)، قائلا إنه يميل للموافقة على هذه الملاحظة.. وهذا ما تم تسجيله في محضر الجلسة، وحقا لا مكان لسن قانون بهذه الصيغة».

وختم بيغن خطابه: «إنني لا أستطيع تأييد هذا القانون، على ما فيه، وما ليس فيه».

النائبة تسيبي ليفني رئيسة حزب «الحركة» في كتلة «المعسكر الصهيوني»: «ها أنتم تاتون بقانون القومية، فأى مدى كبير لتأييدي بأن تكون دولة إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، وهذا هو جوهر الصهيونية بنظري، وهذه هي وثيقة الاستقلال، لكن الوثيقة تشمل أيضا الحق بالمساواة- يهودية وأيضا ديمقراطية، دولة الشعب اليهودي مع مساواة كاملة».

وتقول ليفني: «إن هذه الحكومة ليست قادرة على القول في مقدمة قانون أساس ما هو ظاهر في كل القوانين الأساس الأخرى، أن قانون الأساس هذا جاء ليحضن قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، بموجب المبادئ الواردة في وثيقة الاستقلال».

النائبة ياغيل غيرمان من كتلة «يوجد مستقبل» المعارضة: «إننا نؤيد قانون القومية. وكنا سنصوت بتوق وحماسة شديدة تأييدا للقانون، الذي يتحدث بالتأكيد على أن إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، على أن تكون دولة إسرائيل ديمقراطية، تطبق المساواة».

وتتابع غيرمان: «إلا أنه أمام هذا القانون، أرى وثيقة الاستقلال، المعلقة في كل غرفة صف في المدارس، تخفض نظرها، ودমেة تقطر من عينها وتسال، ماذا فعلوا بي؟ ماذا فعلوا بوثيقة الاستقلال التي كلهم وقعوا عليها، والذي جرى لاستمرار بقائنا؟ فهم وعدوا بالسلام، وروى السلام، وروى المساواة».

النائب موسي راز من كتلة ميرتس: «من الواضح أن هدف قانون القومية الذي يعرضونه علينا، مثل غالبية القوانين التي تظهر هنا في السنوات الأخيرة، هو أن توجه نظرة حادة وتقول: أنظروا نحونا، نحن المسيطرين هنا، نحن نقول لكم ما الذي تفعلونه». ويتابع راز: «إن دولة إسرائيل هذه أقيمت بناء على حق الشعب اليهودي بحق تقرير المصير، ولا يوجد في هذا أي شك، وعليها أن تكون دولة كل مواطنيها؛ دولة ديمقراطية، وهي على أنتم التمام، قامت على أساس هذا الحق، وهي نتاج الصهيونية، وفيها أقلية عربية قومية فلسطينية، يجب الاعتراف بها، وهذا الطريق الذي يجب السير فيه، وليس الطريق الأخرى، لدب النزاع وضرب الواحد للآخر».

ويقول راز: «إن هذا القانون يعرض علينا، مثلا، إقامة بلدات خاصة باليهود وحدهم، وكأنه حتى الآن كنا بحاجة لقانون كهذا ليعمل هذا، لكن المطروح الآن أن يكون هذا الفعل مثبتا بقانون، حتى وإن حاول أحد أن يتذاك ويقول هذا ليس مكتوبا على هذا النحو. إن هذا القانون من شأنه أن يؤدي إلى إبعاد أقليات أخرى، من ناحيتي يكفي إبعاد أقلية واحدة، كي أعارض هذا القانون، الذي هو رهيب بنظري».

عيد الاستقلال وأيام الذكرى:

(أ)- يوم الاستقلال، هو يوم عيد وطني للدولة.
(ب)- يوم الذكرى لقتلى معارك إسرائيل، ويوم ذكرى الكارثة والبطولة، هما يوما ذكرى رسميان للدولة.

أيام العطلة: أيام السبت، وأعياد إسرائيل (بقصد الأعياد العبرية)، هي أيام راحة. ومن هم ليسوا يهودا، لهم الحق بأيام راحة، حسب يومهم الأسبوعي وأعيادهم. تفاصيل بهذا الشأن تتحدد بقانون.

أسس القضاء: إذا نظرت المحكمة في مسألة قضائية، تحتاج إلى حسم، ولم تجد لها جوابا في القوانين القائمة، أو فتاوى في الشريعة، يتم الحكم فيها وفق مبادئ الحرية والعدالة في تراث إسرائيل.

تحصين القانون: لا يمكن تغيير قانون الأساس هذا، إلا بقانون أساس أقره الكنيست بغالبية أعضاء الكنيست.

إسرائيل في قاع تدرج الدول المتطورة في معظم الجوانب الحياتية!

إسرائيل متخلفة في البنى التحتية للمواصلات وعلى رأس الدول المتطورة من حيث نسب الفقر العالية*أوضاع جودة البيئة وملاحقة الجريمة من أدنى المعدلات العالمية*تقرير سابق لـ OECD أكد أن البنى التحتية للجهاز الصحي متخلفة أيضاً

قال تقرير دوري لمعهد «أهران» في المركز الأكاديمي متعدد المجالات في هيرتسليا، إن إسرائيل تتصدر الدول المتطورة في مجال الصحة وما يتبعه من معدل الأعمار، وعدا هذا فإن سلسلة من المجالات الحياتية الأخرى تنافس إسرائيل فيها على قاع اللائحة، ويبرز بشكل خاص مجال المواصلات، وأداء الشرطة على المستوى المجتمعي، وبرغم ما يدعيه التقرير الإسرائيلي بشأن تقدم الجهاز الصحي، فإن تقريراً صدر مؤخراً لمنظمة الدول المتطورة OECD، كان قد انتقد سوء البنى التحتية الصحية (المستشفيات) في إسرائيل.

ويتسعى معهد «أهران» إلى إعداد تدرج للأوضاع العامة في إسرائيل، مقارنة مع الدول المتطورة الأخرى، كما هي الحال في مؤسسات ومعاهد دولية، وحسب ما يقوله المعهد فإنه يسعى من خلال هذا إلى عرض صورة بنظرة إسرائيلية أمام دوائر القرار الإسرائيلي، في مساهمة لوضع حلول، ويهتم المعهد بالقطاعات التالية: النمو الاقتصادي، الاستقرار المالي، الأسعار، التشغيل ومعدلات الأجور، معدلات الفقر، الصحة، التعليم، البيئة والطاقة، المواصلات، الأمن الداخلي (الشرطة)، والبيروقراطية المؤسساتية.

وكانت منظمة OECD قد نشرت، قبل أقل من شهرين، تقريراً تطرق إلى جوانب عدة في الاقتصاد الإسرائيلي، وفي البنى التحتية، بما فيها المواصلات والصحة، وتترجع على رأس القائمة استونيا،

أن «إسرائيل دولة متخلفة جدا في البنى التحتية»، كما أنها أشارت إلى نواقص خطيرة في البنى التحتية لجهاز الصحة، ما يساهم في رفع أعداد الموتى في المستشفيات، نتيجة التلوث وغيره.

المواصلات

يقول تقرير معهد «أهران» إن إسرائيل تعاني من تدني مستوى المواصلات وحجم شبكات الطرق، ويستدل من التقرير إن إسرائيل في قاع تدرج الدول من حيث طول الشوارع، بالنسبة لكل ١٠٠ ألف مواطن، وتترجع على رأس القائمة استونيا، التي يصل فيها طول الشوارع لكل ١٠٠ ألف مواطن، إلى ٤٤٦٦ كيلومترا، وتليها كندا- ٢٩٣٢ كيلومتر، وفرنسا- ١٦٠٧ كيلومترات، والمعدل في دول OECD ١٣٨٨ كيلومترا. ونجد أيضا أن في ألمانيا ٧٩٥ كيلومترا، وفي بريطانيا ٦٥٠ كيلومترا، في حين أن إسرائيل تحل في المرتبة قبل الأخيرة، إذ فيها ٢٢٩ كيلومترا لكل ١٠٠ ألف مواطن، وتليها البرتغال في القاع- ١٣٧ كيلومترا.

وتشير صحيفة «ذي ماركر»، التي استعرضت تقرير «أهران»، إلى أن المعطيات الواردة تتعلق بالوضع القائم الذي كان حتى قبل ثلاث سنوات، في حين أن السنوات الأخيرة شهدت قفزة كبيرة في شبكة الشوارع، بما في ذلك مشاريع بنى تحتية ضخمة قيد التنفيذ في هذه المرحلة، وبشكل خاص في منطقة الوسط، حيث منطقة تل أبيب الكبرى، والسعي إلى ربط القدس بسكة حديد سريعة، في حين أن مشاريع طرق سريعة قائمة في هذه المرحلة في شمال البلاد، الذي يشهد في غالب ساعات النهار اختناقات مرورية شديدة للغاية. لكن كل هذه المشاريع من الصعب رؤيتها في تقرب إسرائيل إلى معدل طول الشوارع في منظمة OECD.

وقال تقرير OECDإن الفجوة الأكبر في مستويات البنى التحتية، بين إسرائيل والدول الأعضاء في المنظمة، قائمة في شبكات الشوارع والمواصلات، فالإكتظاظ في الشوارع بلغ ثلاثة أضعاف ونصف ضاعف المعدل في دول OECD. ففي حين أن معدل الكثافة في OECD، هو ٨٠٠ سيارة لكل كيلومتر، فإن المعدل في إسرائيل يرتفع إلى ٢٨٠٠ سيارة. وعلى مستوى السيارات الخاصة، فإن معدل اكتظاظها على الشوارع يصل إلى ثلاثة أضعاف المعدل في دول OECD. في حين أن معدل اكتظاظ سيارات النقل، والسيارات الكبيرة، يصل إلى أربعة أضعاف المعدلات القائمة في تلك الدول المتطورة، وهذا ناجم عن اعتماد الحافلات كوسيلة نقل أساسية في المواصلات العامة، وهو نهج ليس ناجعا.

وقد سجلت إسرائيل، في السنوات السبع الماضية، ذروات عديدة في بيع السيارات الجديدة، ووصلت الذروة الأكبر في العام قبل الماضي، ٢٠١٦، حينما بلغ عدد السيارات الجديدة أكثر بقليل من ٣٠٠ ألف سيارة، وأقل من هذا بنسبة ١٪ في العام الماضي ٢٠١٧. في حين أن بيع السيارات في العام ٢٠١٥، سجل هو أيضا ذروة غير مسبوقه حتى ذلك الحين بنسبة ٢٥٤ ألف سيارة، وتقول المعطيات الأخيرة إن بيع السيارات في العام الجاري ٢٠١٨، يسجل قفزة جديدة، مقارنة مع العام الماضي، وأومت منظمة OECD في تقريرها بشق شوارع إضافية، فكم الشوارع القائمة أقل بما يعادل كلفة عشرات مليارات الشواكل (الدولار يعادل ٣٦



.. من تظاهرات ٢٠١١ ضد ارتفاع الأسعار.

تقارير جديدة: أسعار المواد الغذائية تواصل الارتفاع بعد سبع سنوات على الاحتجاجات الشعبية!

***سلسلة من التقارير تؤكد أن أسعار المواد الغذائية في إسرائيل تبقى أعلى بما بين ٢٠٪ إلى ٢٠٪ من معدلاتها العالمية**

تقرير لمراقب الدولة العام: أسعار منتجات الحليب أعلى بما بين ٦٣٪ إلى ٢٣٤٪ من معدلات الأسعار في الأسواق العالمية

التعاون بين الدول المتطورة OECD، يقارن بين مستويات الأسعار لسلة منتجات وخدمات في عشرات الدول، المشاركة في المشروع العالمي، لقياس مستوى المعيشة الفعلي، بمقاييس القوة الشرائية المحلية.

وبغرض إجراء المقارنة، يبلور مكتب الإحصاء التابع لمنظمة OECD، وبالتعاون مع مكتب الإحصاء في الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، سلة مشتريات تضم حوالي ٣ آلاف منتج وخدمة، تستخدمها العائلات، ويجري المسح الكامل مرة كل ثلاث سنوات، ويتم تعديله جزئيا كل بضعة أشهر. وفي شهر شباط الماضي، تم نشر المعطيات شبه النهائية لمسح الأسعار، الصحيح للعام ٢٠١٤، وكانت النتيجة بالنسبة للمستهلك الإسرائيلي قاسية، والتعديلات التي جرت في العام ٢٠١٧ لم تحل على تحول للايجاب، فإسرائيل تحل في المرتبة ١٢ من أصل ٤٧ دولة، من حيث غلاء المعيشة، بحيث أن المرتبة الأولى هي الأعلى.

فسلة المشتريات للعائلة الإسرائيلية كلفتها أعلى بنسبة ٢٥٪ من معدل سلة المشتريات في الدول المتطورة الأعضاء في OECD. وهذا يعني أنه من أجل شراء سلة منتجات وخدمات ثابتة، فإن العائلة الإسرائيلية تدفع ١٦٥ شيكلا، مقابل كل ١٠٠ شيكلا تدفعها العائلة بالمعدل في دول OECD. ففي ألمانيا الفارق ١٠٤ شواكل، وفي فرنسا ١٠٩ شواكل، وفي النمسا ١١٢ شيكلا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ١٠٠ شيكلا.

ويقول المحلل سيفر بلوتسكي، في مقال سابق له، إنه بعد سبع سنوات من نصب الخيام في جادة روتشيلد في تل أبيب، وبعد سبع سنوات من الكفاح المتواصل ضد غلاء المعيشة، الذي خاضته الحكومات ووزراء المالية، فإن إسرائيل بقيت دولة ذات كلفة معيشة عالية، كما كانت، وللدقة أكثر، فإنها باتت ذات كلفة أعلى مما سبق. فإسرائيل كانت محسوبة في الماضي، كما غالبية الدول المتطورة، أقل كلفة نسبيا، فسلة المشتريات الإسرائيلية كانت أقل كلفة مقارنة مع الدول الأوروبية، إلا أن هذا الحال لم يبق على حاله، فكلما تعززت قيمة الشيكيل، وتعزز الاقتصاد الإسرائيلي ككل، انتقلت إسرائيل إلى فئة الدول الأكثر غلاء، والأين حتى ذات كلفة عالية جدا.

وحسب بلوتسكي، فإن أحد الأسباب هو ضريبة القيمة المضافة، فالنسبة المفروضة في إسرائيل ١٧٪، أيضا على المواد الغذائية. ففي الدول الأعضاء في OECD، تتمتع المواد الغذائية بخصم بنسبة ١٠٪، وحتى صفر بالمئة، والإعفاء الضريبي يؤثر بطبيعة الحال على مستوى الأسعار، فانتظروا أسعار الخضراوات والفواكه المعفية من ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل، فهي أقل كلفة من الكثير من الدول. كذلك فإن أصناف من سلة المشتريات والخدمات التي عليها ذات نسب الضرائب تقريبا، قريبة من المعدل في OECD، مثل الملبوسات والأحذية، وخدمات مختلفة.

والسبب الثاني هو الاحتكار في إصدار شهادات الحلال، فمطلبات الحلال تزداد تشددا، من عام إلى آخر، وهذا يرفع أسعار المواد الغذائية، والأثبات غير المباشر لهذا، يكفي أن ننظر إلى أسعار الخضراوات والفواكه، فهي كما هو معروف معفية من ضريبة الحلال، ولذا فإن الأسعار أرخص نسبيا، ما تجدر الإشارة له أن الجدل حول كلفة المعيشة تسبب عليه الصحافة الاقتصادية، التي هي ملوكة أصلا لكبار الأثرياء، أو أنها على ارتباط بجيتان المال ومصالحهم، بمعنى أن كل واحدة من وسائل الإعلام تحاول إبراز أسباب بشكل يخدم مصالح كبار المستثمرين، دون أن تتمسك بالجوهر، فعلى سبيل المثال، في مجال قطاع الألبان والأجبان، فإن الجانب الغائب الأكثر شيوعا في الصحافة الاقتصادية، هو فتح السوق من دون قيود، امام الاستيراد لمنافسة البضائع المحلية، رغم أن هذا سيؤدي إلى ضرب الإنتاج المحلي، وبالتالي تقليص أماكن عمل، وقذف الآلاف في سوق البطالة، وكذا أيضا في مسألة أسعار البيوت، فإن الارتباط بجيتان كونها لا تباع الأراضي للمقاولين بأسعار مفرية، ويبقى الجانب الغائب هو الربحية للمستثمرين، إن كان في سوق الأغذية أو أسعار البيوت وغيرها، وهي نسب أرباح عالية جدا. كما أن هذه الصحافة تتغاضى عن حقيقة الضريبة الشرائية العالية جدا على المواد الغذائية، باستثناء الخضراوات والفواكه.

ويقول التقرير إن ما يساهم في رفع الأسعار هو سعر المنتج الخام، الحليب، في الظاهر، إذ أن سعر الحليب في الظاهر كان في العام ٢٠١٧ أعلى بنسبة ٣٢٪ من سعره في العالم، وهذه نسبة أعلى مما كانت عليه قبل ثلاث سنوات من الآن. ويضيف مراقب الدولة في تقريره أنه خلال السنوات العشرين الأخيرة، عملت كل الدول المتطورة على تغيير سياساتها بشأن دعم المواد الغذائية، من دعم غير مباشر، إلى دعم مباشر للمستهلكين، لكن في إسرائيل الآلية معكوسة، وحجم الدعم غير المباشر في ارتفاع مستمر، ولكنه لا يحقق شيئا، لا بل حسب المراقب، فإن هذه سياسة تورط إسرائيل أمام العالم، وتهدد استقرار سوق الحليب، ما ينعكس سلبا على المستهلك.

وتقول المحللة أروزروروف إن سوق الحليب ومنتجاته واحدة من سوقين، تخضعان لتخطيط من قبل الدولة، والثانية هي سوق البيض، ففي قطاع البيض أيضا، لدى إسرائيل سلسلة من المعطيات السلبية: فمزارع الدجاج فيها هي الأصغر في العالم، ونجاعتها بائسة جدا، وهذا ما يساهم في التوليث البيئي، خاصة بسبب ظروف الحياة الوحشية للطيور، وغالبية منتجي البيض لا يحققون الأرباح بالمستوى المطلوب، ولهذا فإن ظروفهم الاقتصادية معيبة. وإذا كان كل هذا لا يكفي، فإن المستهلك يدفع سعرا للبيضة أعلى بنسبة ١٨٪ من معدل الأسعار في الأسواق العالمية.

وتضيف أروزروروف أن الفشل الإسرائيلي في مجال التخطيط الزراعي لا يتوقف عند هذا الحد، فإسرائيل وقعت في العام ١٩٩٥ في ميثاق دولي لتلتزم فيه بحجم ما في دعمها للزراعة، وهذا الدعم يقسم إلى قسمين، دعم مباشر للمزارعين، ودعم غير مباشر من خلال التخفيض الجمركي، ورغم ذلك فإن الجمارك تبقى عالية. وفي العام ٢٠٠٨ وبين العامين ٢٠١١ و٢٠١٤، خرقت إسرائيل الاتفاق، وزادت من مستوى الدعم، ما من شأنه أن يدخلها إلى نزاع مع منظمة التجارة العالمية، وليس هذا وحده، بل إن إسرائيل تخرق أيضا اتفاقيات دولية تتعلق بشكل دعم سوق الحليب، ومستوى الأسعار فيه.

وتقول المحللة الاقتصادية عادي دوفرات، في صحيفة «ذي ماركر»، إن الإسرائيليين سيخفقون في العام الجاري مئات الملايين، أكثر مما صرفوه في العام الماضي ٢٠١٧، بموجب مسح أجراه أحد المعاهد الاقتصادية، الذي يركز على تقارير شركات التسوق الكبرى والوسطى في البلاد، وبموجب تلك المعطيات، فإن أسعار منتجات الحليب على أنواعها، ارتفعت في منتصف الربع الأول من العام الجاري بنسبة ٣٪ بالمعدل، إذ يتبين أنه في حين أن كمية منتجات الألبان ارتفعت في ذات الفترة بنسبة ١٥٪، مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي، فإن كمية الأموال ارتفعت بنسبة ٤٥٪، ومن هنا يأتي الاستنتاج بأن الأسعار ارتفعت بنسبة ٣٪.

وتقول دوفرات إن سوق الحليب ومنتجاته تشكل حوالي ٢٠٪ من إجمالي سوق الأغذية، وبلغ حجم مبيعات الحليب ومنتجاته في العام الماضي ٢٠١٧، ما يقارب ٧٩ مليار شيكلا، وهذا ما يعادل ٢٣٢ مليار دولار، وحسب ذات التقرير، فإن أسعار الحليب ومنتجاته، من شركة تنوفا، كبرى الشركات الإسرائيلية، التي ارتفعت بنسبة ١٠٪، من السوق (٩٠٪) حتى قبل أقل من عقدين من الزمن، ارتفعت بنسبة ٥٢٪ بالمعدل، في الربع الأول من العام الجاري، في حين أن أسعار منتجات شركة شتراوس ارتفعت بنسبة ١٠٪، وشركة طيرا بنسبة ١٪، إلا أن بيع منتجات تنوفا سجل في الربع الأول نسبة ١٪، بينما كمية الأموال المتدفقة عليها ارتفعت بنسبة ٤١٪.

وتضيف دوفرات أن قسما من مسببات ارتفاع الأسعار يعود إلى أن المستهلكين استأنفوا شراء كميات أكبر من منتجات الحليب المصنعة، ذات الكلفة العالية، وقالت إن ارتفاع الأسعار يأتي بعد فترة من الزمن، سجلت فيها الأسعار تراجعاً، ولكن معظمها إذا لم تكن كلها يعود إلى حملات تخفيضات بادرة لها الشركات في إطار المنافسة، وقد توقفت عن هذا بدرجة عالية في العام الماضي.

تحذر OECD

وفي شهر شباط الماضي، صدر تقرير دوري عن منظمة

يتواصل الجدل في الأوساط الإسرائيلية حول استمرار ارتفاع كلفة المعيشة، خاصة بعد ٧ سنوات على اندلاع حملة الاحتجاجات الشعبية، التي شهدتها المدن الكبرى، وخاصة تل أبيب، في صيف العام ٢٠١١، واستمرت لبضعة أسابيع. وكانت الأسعار في تلك المرحلة تراجمت بهدف امتصاص الغضب الجماهيري، لكن التراجع كان من خلال حملات بادرة لها الشركات، وليس بسبب تخفيض أساسي في كلفة الإنتاج وربحيته. وقد وصل الأمر إلى حد أن الموضوع ظهر في تقرير مراقب الدولة السنوي الأخير، الذي أشار إلى أن أسعار منتجات الحليب في العام ٢٠١٥، كانت أعلى بما بين ٦٣٪ إلى ٢٣٤٪، من معدلات الأسعار لذات المنتجات في العالم. وقضية أسعار المواد الغذائية هي من أكثر القضايا الحارقة في القضية الأوسع: كلفة المعيشة، وحسب سلسلة التقارير والأبحاث التي تصدر على مر السنين، فإن أسعار المواد الغذائية في السوق الإسرائيلية، أعلى بنسبة تتراوح ما بين ٢٠٪ وحتى ٣٠٪ من المعدل القائم في الدول المتطورة، قياسا أيضا بمعدلات المداخيل ومستوى المعيشة، وفي بعض الأصناف الغذائية ترتفع النسبة إلى أعلى من ٦٣٪.

وتساهم سلسلة من العوامل في ارتفاع الكلفة، وقد وجد واحد من هذه العوامل بينها له في مكان كهذا أو آخر في العالم، إلا جانب الصرف على الطعام الحلال اليهودي، بمعنى الكلفة العامة التي يتكبدها المنتجون، وتتدرج كلها على عاتق المستهلك، كي يحصلوا على شهادة «الحلال».

خلفية حملة الاحتجاجات

وكانت إسرائيل قد شهدت، في أوائل صيف العام ٢٠١١، حملة احتجاجات، بدأت باحتجاج شابة، ومن ثم مجموعة شبان وشابات في مدينة تل أبيب على غلاء البيوت وإيجاراتها، فحملت الأولى امتعتها وانتقلت إلى خيمة نصبتها في أحد ميادين المدينة، ليحلق بها آخرون، وخلال أيام تطور الاحتجاج، من احتجاج يقتصر على أسعار السكن، إلى احتجاج على غلاء المعيشة، وبضمنه ارتفاع أسعار منتجات الحليب، التي أخذت لها اسما رمزيا «جينة الكوتيج»، وهي من الأجناب المصنعة وسعرها عال.

وكان واضحا منذ البداية أن التنظيم غائب عن تلك الاحتجاجات، فسعت عدة أطر للتدخل بهدف التنظيم وحتى فرض أجندات، وشهدت تلك الحملة مظاهرات ضخمة، بلغت ذروتها بخروج ما يقارب نصف مليون نسمة في عدة مظاهرات في ليلة واحدة، كانت أكبرها في مدينة تل أبيب. إلا أن عملية تفجيرية واحدة على الحدود مع سيناء، في شهر آب من العام ذاته، كانت كفيلا بأن تلغي نشاطات الاحتجاج في الأسبوع ذاته، الذي سبقه أسبوع الذروة، ولم تنتج كل محاولات استنهاض الحملة لإعادتها إلى تلك الذروة، لتتلاشى الحملة تدريجيا بعد بضعة أسابيع على اندلاعها. كما أن المحاولات لاستنهاضها في صيف العام التالي ٢٠١٢، باءت بالفشل الذريع.

وكان هذا موضوع عدة أبحاث، منها ما أجري في بنك إسرائيل المركزي، ولم تنتج تلك الأبحاث في تفسير عدم ميلاد الجمهور في استمرار ارتفاع غلاء المعيشة، وبشكل خاص في أسعار البيوت، خاصة وأن كل الإجراءات المحدودة التي تبعت تلك الحملة، ومن بينها خفض بعض أسعار المواد الغذائية، قد تلاشت، وكانت حكومة بنيامين نتانياهو في حينه قد تفاجت من الحملة، وسعت بكل الطرق إلى إسكاتها، بداية بمهاجمتها، ومن ثم بتشكيل لجنة خاصة «لجنة تراخوزوروف»، لفحص كيفية خفض غلاء المعيشة، وقد خرجت اللجنة بسلسلة توصيات، إلا أن الحكومة لم تتعامل معها بكامل الجدية، إذ أنه ما أن أنهت اللجنة عملها حتى تلاشت الحملة.

تقرير مراقب الدولة

ويقول تقرير مراقب الدولة، الصادر في النصف الأول من الشهر الجاري، أيار، بحسب استعراض المحللة الاقتصادية ميراف أروزروروف، إنه في العام ٢٠١٥ كان سعر الزبدة في السوق الإسرائيلية، أعلى بنسبة ٦٣٪ من معدل سعرها في الأسواق العالمية، في حين أن اللبن (الزبادي) كان سعره في ذات العام أعلى بنسبة ٢٣٤٪ من معدل سعره في العالم.

«وحدة حال» بين نتنياهو والمعارضة بشأن السياسة الإقليمية وتسوية قضية فلسطين!



تجمع دبابات اسرائيلية في الجولان المحتل.

إيران هي التجسيد للشر، والاتفاق معها كان سيئاً لإسرائيل»، وتابعت «هأرتس»: «لم يعرض أي زعيم، يسعى للجولس محل نتنياهو، فكرة متبلورة ومقنعة خاصة به للعلاقات مع إيران، لا من الوسط، ولا من اليسار ولا من اليمين. فيأثير لبيد، أفي غباي، موشيه كلون، أفغدور ليبرمان ونفتالي بينيت، وكذا جدعون ساعر، الذي لا يزال يطل من موقفه على الجدار، يكرزون ذات الشعار الذي وضعه من يطلبون الحل مله، وكذلك من يضيفون إلى التهنئة على الإنجاز همسة هزيلة عن الحاجة لأن قرار حذرین الآن، كي لا تندهور إلى الحرب، وكذلك من يعلنون عن الحاجة إلى «استبته واقتله»، وبالتالي فإن موقف نتنياهو هو المحور المركزي».

وأضافت الصحفية أن «الموضوع الإيراني ليس الموضوع الوحيد الذي حدد فيه نتنياهو النبرة. ففي مسألة حل النزاع مع الفلسطينيين أيضا يبدو لبيد وغباي علنا مثله بالضبط. نتنياهو يقول إنه يجب أن تكون «دولة فلسطينية ناقصة»، وغباي يقول ان هذه الدولة ستكون «مجردة»، وكذا لبيد أيضا. حلها ما يشابه في جوهره، مع اختلاف الأسلوب فقط.»

وحذرت «هأرتس» من «أن خطر التعفن الفكري يهدد إسرائيل أكثر من عرض أسئلة قاسية أو أفكار بديلة في أزمنة متوترة. فالجمهور بحاجة إلى معارضة قوية، قادرة على أن تعرض بدائل فكرية حقيقية في مواضيع حساسة. معارضة لا تخاف الإشارة إلى الإخفاقات، التشديد على الأثمان، التشكيك بالفكر السائد وتحدي المفهوم. كل هذا بدلا من المسارعة إلى السير على الخط مع رئيس الحكومة كي تظهر بصورة الوطنية.»

التي تجبها السلطات الإسرائيلية عند المعابر الدولية، على الضماخ الواردة إلى مناطق السلطة، بقصد خصم أموال بذات حجم المخصصات التي تدفعها السلطة أو من يمثها إلى الأسرى في سجون الاحتلال وعائلاتهم وإلى عائلات الشهداء، وهي خطوة من شأنها أن تشكل ضربة لميزانية السلطة. وبحسب التقديرات الإسرائيلية فإن الحديث يجري حول نهب حوالي ٣٤٠ مليون دولار سنويا. ونذكر هنا أن أول المبادرين لهذا القانون كان حزب «يوجد مستقبل»، من خلال النائب يعياز شطيرن. كما أيدت «يوجد مستقبل»، قبل ثلاثة أشهر، سريان قانون التعليم العالي الإسرائيلي على معاهد قائمة في المستوطنات، وبضمنها الجامعة في مستوطنة أريئيل.

لا توجد معارضة

في ظل غياب معارضة سياسية جوهرية للخط السياسي الذي يقوده نتنياهو، فإن هذا الأخير يواصل تحقيق مكاسب أكثر في استطلاعات الرأي العام.

وبهذا الشأن قالت صحفية «هأرتس»، في كلمة لهيئة التحرير، وتحت عنوان «لا توجد معارضة في إسرائيل»، إن «ردود الفعل لمعظم الخصوم السياسيين لرئيس الحكومة، ولا سيما زعماء المعارضة، على إعلان دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، كانت كظل شاحب مقارنة بمواقف بنيامين نتنياهو نفسه. فعلى مدى سنوات، نجح رئيس الحكومة في جعل موقفه في موضوع إيران الموقف الوحيد، الذي يجري فيه البحث، وكل الأخرين يسيرون على النهج، يرحبون بهذا الشكل أو ذاك ويتبنون الرواية بكاملها:

الاستخباراتية لسرقة الأرشيف النووي الإيراني، لا تثبت أن إيران تخرق الاتفاق حتى الآن.

وأضاف غلعاد «يجب على إسرائيل تفضيل التعامل مع التهديدات التي تواجهها، وإذا استمرت إيران الآن في تجميد مشروعها النووي لثماني أو عشر سنوات حسب الاتفاق، فإن هذا يمكننا من التركيز على التهديد الأكثر إلحاحا، الذي يتعلق بالتواجد العسكري الإيراني في سورية، والتركيز على إعداد الجيش الإسرائيلي لاحتمال أن يكون مضطرا في المستقبل إلى علاج الموضوع النووي إذا حدثت مواجهة.»

القدس والقضية الفلسطينية

أيضا في موضوع نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وكذا فيها، لا توجد معارضة جوهرية في الكنيست، سوى من طرف «القائمة المشتركة»، وأيضا كتلة ميرتس، إلا أن لهذه الأخيرة استثناءات محدودة.

فالموقف العام لدى كتلتي المعارضة «المعسكر الصهيوني» و«يوجد مستقبل» من مسألة نقل السفارة الأميركية إلى القدس، هو الترحيب بالقرار الأميركي، ومنذ وصول ترامب إلى الحكم ظهر لبيد في أكثر من مناسبة يطالب فيها بنقل السفارة إلى القدس، في حين أن ميرتس تؤيد الخطوة، لكنها تفضل أن تكون ضمن اتفاق عام مع الجانب الفلسطيني.

كذلك فقد دعمت كتلتا «المعسكر الصهيوني» و«يوجد مستقبل» مشروع قانون الحكومة، الذي صوت عليه الكنيست بالقراءة الأولى، ويقتضي بنهب أموال الضرائب الفلسطينية

وأدعوه على التصرف على هذا النحو هذه المرة أيضا». ودافع رئيس حزب «يوجد مستقبل»، عضو الكنيست يائير لبيد، عن موقفه من إيران. وكتب على صفحته في شبكة الفيسبوك أنه منذ نحو عامين قال إن الاتفاق ليس جيدا لإسرائيل ويجب إدخال تعديلات عليه.

وقالت عضو الكنيست تسيبي ليفني، رئيسة حزب «الحركة» في كتلة «المعسكر الصهيوني» المعارضة، في تعليقتها على خطاب دونالد ترامب: «إنه بلاغ درامي، ووصف مثير للانطباع وحقيقي حول الخطر الواسع الذي يضعه النظام الإيراني، وليس فقط المشروع النووي. إن عودة أميركا إلى الشرق الأوسط مهمة، لأن الانسحاب من الاتفاق وحده لا يكفي. الآن من الملح جدا الدفع قدما بإجراءات دولية تمنع تدهور الأوضاع، وتضمن حلا متكاملًا: منع المشروع النووي، ومشروع الصواريخ، والتمركز في سورية، ودعم الإرهاب. وهذا هو الامتحان الحقيقي.»

المفارقة هنا أن المعارضة السياسية لجأت إلى تأييد موقف نتنياهو، على الرغم من أن موقف المؤسسة العسكرية، على مدى السنوات الأخيرة، كان يحذر من مغبة إلغاء الاتفاق مع إيران، من دون إيجاد بديل له. وهذا بالإمكان اعتباره بمثابة توغل أكثر في مواقف اليمين الاستيطاني المتطرف، من طرف من يتم اعتبارهم وفق المقاييس والتعابير الإسرائيلية «وسطا» أو «يمينا معتدلا». فعلى مدى سنوات وجوده في رئاسة الحكومة، إن كان في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، ومنذ العام ٢٠٠٩ وحتى الآن، سعى نتنياهو إلى إقصاء المؤسسة العسكرية عن واجهة الخطب السياسي، خلافا للحكومات سابقة، كان استنادها وإنصاتها للمؤسسة العسكرية علنا أكثر.

وهذا عزّض نتنياهو إلى انتقادات حادة من الغالبية الساحقة من قادة الأجهزة العسكرية والاستخباراتية في السنوات الأخيرة. ولا مبالغة في القول إن أيا من تركوا مناصبهم في العقد الأخير، بانتهاء ولايتاهم، لم يدافع عن الخط العسكري الذي يتمسك به نتنياهو، بمن في ذلك من عينهم نتنياهو ذاته في رئاسة الأجهزة.

ومن بين هؤلاء رئيس جهاز الموساد السابق، تامير باردو، الذي تولى منصبه من العام ٢٠١٢ إلى العام ٢٠١٦. فقد قال أمام مؤتمر هيرتسليا قبل أقل من أسبوع، إنه لم تعرض عليه خروقات إيران للاتفاق الدولي، وأضاف إنبني لم أعد في الخدمة، لكن حسب معلومات بهذا الشأن (الملف النووي الإيراني)، فإن الإيرانيين يبذون تعاونًا كاملا، ولم أر عدم تقيد إيران بالاتفاق.

وما زلنا نذكر أيضا انتقادات رئيس «الموساد» الأسبق، مئير دغان، الذي تمسك بهذا الموقف حتى مماته قبل أكثر من

عام.

وهذه هي الحال لدى الجنرال احتياط البارز عاموس غلعاد، الذي كان حتى وقت قريب رئيس القسم السياسي- الأمني في وزارة الدفاع، إذ قال أمام مؤتمر هيرتسليا: «إن إعلان الرئيس الأميركي عن انسحاب من الاتفاق سيخدم بالأساس إيران». وأضاف غلعاد، في حديث لصحيفة «هأرتس»، أنه يعتقد «أن استمرار التزام أميركا بالاتفاق هو البديل الأقل سوءا من بين البدائل الأخرى»، وحسب قوله فإنه حتى عملية الموساد

تواصل استطلاعات الرأي العام الإسرائيلية منح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وحزبه الليكود تفوقًا بنتائج لم يسبق لنتنياهو أن حظي بها من قبل. لكن ما يبرز أكثر أن هذه النتائج تأتي على الرغم من قضايا الفساد المتورط بها، وتوصية الشرطة بتقديمه للمحاكمة، غير أن هذا الملف يغيب في الأسابيع الأخيرة عن واجهة المشهد الإسرائيلي كليا، على ضوء التطورات السياسية والعسكرية المتلاحقة، والتي باتت تسجل نقاطا إضافية لنتنياهو، وبشكل خاص على ضوء الدعم المطلق لسياسته من البيت الأبيض برعاية دونالد ترامب، إن كان على مستوى القضية الفلسطينية، أو على مستوى مواجهة إيران. كما أن نتنياهو يستفيد أكثر من واقع غياب معارضة سياسية جوهرية له، قادرة على إقصائه عن منصبه، لا بل نجد هذه المعارضة تتساقق وراء الخط الذي يرضيه نتنياهو منذ عدة سنوات، ولا سيما حيال المسألتين السالفتين.

وتشير إلى أن هذه الاستطلاعات تجري في أيام يحقق فيها نتنياهو مكاسب سياسية لخطه المتطرف، مثل نقل السفارة الأميركية إلى القدس. وهذا القرار الأميركي صدر في مطلع كانون الأول ٢٠١٧، وكان الحديث في حينه عن أن النقل سيكون حتى نهاية ٢٠١٩، إلا أنه بعد أكثر من شهرين من ذلك الإعلان قرر ترامب الاستعجال بنقل السفارة، مختارا تاريخا يزيد من استفزازة للشعب الفلسطيني وقضيته، هو ذكرى يوم النكبة. وهذا كله يعد دعما مباشرا للشخص نتنياهو، حيث إن قرار الاستعجال جاء بعد أيام قليلة من توصية الشرطة بمحاكمة نتنياهو.

كما أن قرار ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران يمثل موقف الحزب الجمهوري الأميركي، لكن هذا يسجل أيضا لصالح نتنياهو، والخط الذي سعى له على مدى سنوات. لذا فإن الاستطلاعات قد تنقلب بمرى على ضوء التطورات اللاحقة، وخاصة بعد أن يخف بريق «إنجازات نتنياهو»، مع تقدم الوقت.

ولا يترك نتنياهو لحظة من دون أن يستثمرها سياسيا لصالحه.

الشأن الإيراني

لاقى نتنياهو إجماعا صهيونيا حول إيران استكملته مؤخرا حركة ميرتس (يسار)، بحسب تصريح صادر عن رئيسة الحركة، عضو الكنيست تمار زانديبرغ، التي قالت في خطاب لها في مؤتمر هيرتسليا إنه «لا يمكن التساهل بأي شكل من الأشكال إزاء النشاط الإيراني في سورية ولبنان. إن تمركز إيران في سورية هو تهديد حقيقي لإسرائيل، وكذا أيضا هو التهديد من حزب الله.»

وتابعت «إن ميرتس ترفض كليا من يحاول التساهل، أو غش الطرف عن التهديد الإيراني، أو عن نظام بشار الأسد المجرم. لإسرائيل ليس فقط الحق، بل من واجبيها أن تمتع تمركزًا عدوانيا عند الحدود. لكن يجب وضع فيصل واضح بين الخط الإسرائيلي للدفاع عن مواطنيها، وبين مواجهة شاملة، لانها مواجهة تتعارض مع مصالحنا. لقد أثبت رئيس الحكومة نتنياهو، مرات كثيرة، وعلى الرغم من عدم مسؤولية سياسته، أن لديه خطأ واضحا في تفعيل القوة العسكرية،

٤١ ٪ من العائلات الإسرائيلية تعتبر الخدمة العسكرية

في الوحدات التكنولوجية نقطة انطلاق مفصلة للحياة العملية!

«نسبة عالية جدا من العائلات ترى في الخدمة الإلزامية في الجيش فرصة لتهيئة أبنائها في مسارات عملية عصية» غالبية وحدات التقنية العالية تعمل في مجال التجسس والاستخبارات»

وتقول إحدى المجنذات «قالوا لنا في القاعدة إننا إذا كشفنا عن معلومة «واضحة»، فهي شيء من المهم توثيقه، كوضع اقتصادي صعب مثلا أو ميول جنسية أو مرض عضال لهم أو تقريب، أو علاجات طبية يحتاجون إليها». وتقول: «اسمعوني ذات مرة حديثا بين رجل أمن إسرائيلي حاول تجنيد فلسطيني. ويقول الإسرائيلي للفلسطيني إن «شقيق زوجتك مريض بالسرطان»، فيجيبه الفلسطيني «وليكس»، ويقول «تعلم أن المستشفيات عندنا جيدة»، وكان واضحا أنه يعرض شيئا ما على الفلسطيني أو يهدده.»

ويسعى الجيش لتهيئة الطلاب للعمل في الوحدات الاستخباراتية، ليس فقط من خلال موضوع التقنية العالية، بل أيضا في مواضيع أخرى وإبرزها، اللغة العربية، إذ أكد بحث إسرائيلي على أن إسرائيل تدرّس اللغة العربية في مدارسها اليهودية بمفاهيم عسكرية، وتحريض على العرب، بهدف خلق قاعدة واسعة لاحقا من الشبان والشابات، القادرين على الانخراط في الوحدات الاستخباراتية العسكرية.

وجاء في مقدمة منهج تدريب اللغة العربية في المرحلة الاعدادية: «ككتاب تدرسون اللغة العربية، نحن بحاجة إلى مساعدتكم في اجباط عملية تفجيرية، تلقينا انذارات دقيقة بشأنها»، ويقول معدو المنهاج إن هدفهم من هذه النصوص التحريضية، هو لفت نظر طلابهم الذين يتلقون تعليمهم على أيدي جنود الاحتلال، إلى أهمية دراسة اللغة العربية. ويقول البروفسور رؤوفين سنير، عميد كلية العلوم الاجتماعية، ومن المحاضرين باللغة العربية وأدبها، إن الجيش يسعى إلى تهيئة شبان وشابات للخدمة في جهاز المخابرات العسكرية.

ويقول البحث إن أحد دروس اللغة العربية أعده عاملون في وحدة التنصت في المخابرات العسكرية «٨٢٠٠»، وقيل عن الدرس إنه مخصص لطلاب صفوف الثامن والتاسع، وحتى بالإمكان تدريسه للصف السابع، وتضمن الدرس تعارين، منها تعبئة مربعات بشأن معلومات عن عملية تفجيرية متوقعة، وتعرين آخر لجمع تفاصيل عن «مخرب» (مقاتل فلسطيني) ذي شارب وملاح بشرة حادة، وشعره أسود، وترجمة محادثة باللغة العربية، تتعلق بحوار حول نقل أسلحة، وإذا ما أنجز الطلاب حل التمرين، سيجدون عبارة تقول لهم إنهم نجحوا في إنقاذ طلاب في مدرستهم من عملية تفجيرية.

٨٢٠٠ ليست «هايتك» فقط!
وحدة ٨٢٠٠ ليست فقط وحدة «هايتك»، بل هي وحدة تشارك في مهمات قتالية إجرامية، خطيرة، تكشف منها الكثير قبل أكثر من ثلاث سنوات.

الرأي العام، حينما كشف ٥٠ عسكريا من الضباط والجنود، قيل أكثر من ثلاث سنوات، عن أساليب عمل هذه الوحدة، برسالة جماعية أعلنوا فيها رفضهم الاستمرار في الخدمة في هذه الوحدة.

وجاء في الرسالة: «هناك تصور بأن الخدمة في سلاح الاستخبارات ليست فيها معضلات أخلاقية، وتسهم فقط في تخفيف رقة العنف والمس بالأبرياء، لكننا تعلمنا خلال الخدمة أن الاستخبارات جزء لا يتفصل عن السيطرة العسكرية في المناطق (المحتلة منذ ٦٧)، والسكان الفلسطينيين الذين يخضعون لنظام عسكري معروض تماما لتجسس الاستخبارات الإسرائيلية وتعقيها. وفي ضوء ذلك خلصنا إلى استنتاج أنه تلقى علينا بصفتنا خدما في الوحدة ٨٢٠٠ المسؤولية عن الوضع وأوجب العمل. ونحن ندعو جنود سلاح الاستخبارات في الحاضر والمستقبل، ومواطني إسرائيل جميعا، إلى إسماع أصواتهم اعتراضا على هذه المظالم وأن يعملوا لإنهائها. ونحن نؤمن بأن مستقبل دولة إسرائيل أيضا متعلق بذلك.»

وكشف عدد من المشاركين عن الأسباب التي دفعتهم إلى هذه الخطوة، إذ تبين أن سياسة الاغتيالات ونتائجها «تتبا» مكانا مركزيا في عذابات ضماكر الموقعين بسبب حقيقة أنه تنم أكثر من مرة أخطاء تودي بحياة أبرياء بل وأولاد صفار أحيانا.»

لكن الجرائم لا تتوقف عند عناصر الفصائل المسلحة، بل تصل إلى استغلال حياة الناس الخاصة، بتفصيلها الدقيقة، بهدف إبرزاز الناس في قضاياها المؤلمة، أو في قضاياها الحساسة التي قد تسبب لهم الحرج في المجتمع. وقال موقعون على الرسالة، في أحاديث إعلامية، إن جزءا كبيرا من الأهداف التي يتم تعقبها، هم أشخاص أبرياء ليست لهم صلة البتة بنشاط عسكري، وتهتم الجهات الاستخبارية بهم لأسباب أخرى، ولا يخطر ببال أولئك الأشخاص البتة أنهم هدف استخباري. ويشهد الموقعون على أن النظرة إليهم لا تختلف عن النظرة إلى مقاتلين.

للانخراط في سوق العمل في مجالات التقنيات العالية. ويقول التقرير إن الجيش تحول إلى قناة تاهيل مركزية لقطاع التقنية العالية. ويعرف أهالي الجنود أن الجندي الذي وصل وهو ابن ١٨ عاما إلى وحدة تكنولوجية عالية، فإنه يفتح أمامه أبوابا كثيرة في عالم الهايتك.

ويقول ضابط احتياط برتبة عقيد، أنهى عمله قبل فترة قصيرة في وحدة «السايبير»: «لقد جُخت دولتنا، كل العائلات تريد أن يكون أبنؤها في أعمال البرمجة أو «الهاكر» في عالم الحاسوب، خلال خدمتهم العسكرية. لا يوجد ضابط برتبة عقيد وما فوق، لا يتلقى توجيهات من أجل المساعدة في انخراط شبان في الوحدات العسكرية في «التقنية العالية». والحديث ليس فقط عن معارف يتصلون هاتفيا، أيضا حينما يكون الضابط برّيه العسكري في السوبرماركت، يشعر أناس انه من المريح التوجه له، والتحدث اليه عما يمكن فعله هم أجل تحسين احتمالات قبولهم لوحدات الهايتك.»

ويقول ضابط احتياط آخر برتبة رائد، كان قد غادر الجيش النظامي في العام الأخير، في حديث لصحيفة «دي ماركز» «لقد تلقيت توجيهات تقريبا بشكل يومي، من معارف، أو معارف لمعارف، طلّبو مني أن أرشد أبناءهم، بما يفعلونهم أو أجل تحسين احتمالات قبولهم لوحدات الهايتك.»

ووحدة الحاسوب والرصد، ووحدة «السايبير»، ولكل ما هو باعتبارهم مرتبب بالتكنولوجيا العصرية.» ويتابع قائلا: «إنني اليوم مرشد في دورات تحضيرية لامتحان القبول في الجامعات الإسرائيلية، «بيسخومرتي»، وقيل بدء كل واحدة من الدورات نوزع أسئلة على الطلاب، بهدف معرفة قدراتهم وتوجهاتهم، وأكثر من نصفهم يقولون إنهم يحاولون الوصول إلى واحدة من تلك الوحدات، لأن أهاليهم يضغطون عليهم، للتوجه إلى وظيفة تكنولوجية عالية في الجيش.

ويستدل من التقرير أن واحدة من أكبر القضايا التي يتكشّف في هذا الملف، هو ابتعاد الشرائح الفقيرة والضعيفة اقتصاديا عن وحدات ومواقع الهايتك، وتوجه انتقادات للجيش بأنه لا يقوم بما يستوجب، خلال مسارات تهيئة الشبان والشابات للخدمة العسكرية الإلزامية، في حين أن الجيش يوجه إصبع الاتهام لوزارة التعليم، التي لا ترصد موارد كافية لدمج أبناء هذه الشرائح في مسارات التقنية العالية، بما يقربهم مستقبلا إلى هذا المجال.

خطرا على حياة أبنائهم.
ولاحظ الاستطلاع أن أكثر من ٥٥٪ من عائلات العلمانيين، الذين شملهم الاستطلاع، ينصحون أبناءهم بالوحدات التكنولوجية. وتنخفض النسبة إلى أقل من ٢٦٪ لدى عائلات المتدينين، وإلى ١٤٪ لدى العائلات من الشريحة الاقتصادية الاجتماعية الضعيفة. ويتبين أن الشريحة الضعيفة اقتصاديا، من بين اليهود، ونسبة عالية منهم في الجنوب، تميل لأن يخدم أبنؤها في الوحدات القتالية. إن قال ٣٦٪ من هذه الشريحة إنهم يفضلون الوحدات القتالية، علما أن أنظمة عديدة صدرت في السنوات الأخيرة، منها مالبية وغيرها، تهدف لتحفيز الشبان للخدمة في الوحدات القتالية. وقال ٣٤٪ من أهالي، الذين شملهم الاستطلاع، إنهم يتخذون إجراءات عملية من أجل تحفيز أبنائهم على ما ينصحونه به، مثل استدعاء أشخاص لإقناع أبنائهم، أو استثمار علاقات شخصية لأهالي من أجل ضمان انخراط أبنائهم في الوحدات التي يتوقون لها.

الركض وراء «٨٢٠٠»

ويقول تقرير لصحيفة «دي ماركز» إن الجيش يتخذ تدابير ومعايير عالية لتصنيف الشبان في الخدمة العسكرية الإلزامية، في وحدات التقنية العالية، وبالذات في وحدة النخبة الاستخباراتية ٨٢٠٠. وهذه الوحدة تجذب إليها ذوي القدرات في عالم التقنيات العالية «الهايتك»، ويتجه كثيرون ممن ي نهون خدمتهم في هذه الوحدة قورا إلى عالم الاقتصاد، ويصلون على وظائف رفيعة.

ولكن ليس فقط الأهالي يسعون لأن يخدم أبنائهم في هذه الوحدة، بل إن المؤسسة العسكرية معنية، وتشجع على انخراط الشبان في الوحدات التكنولوجية، وخاصة ذات الطابع الاستخباراتي منها. فقد قال تقرير سابق لصحيفة «كالكايست» التابعة لصحيفة يديעות آخرونوت، إن قيادة الجيش وضعت مع وزارة التعليم برنامجا تعليميا، يسعى إلى تحفيز طلاب متميزين في المرحلة الثانوية، ليلتحقوا ضمن الخدمة الإلزامية، ولاحقا بوحدة الاستخبارات العسكرية، المعروفة باسم «٨٢٠٠».

ومن أبرز المغريات للطلاب أنهم سيتعلمون، لفرض معلم الوحدة، المواضيع ذات الصلة بالتقنيات العالية، مقابل عملهم لسنوات في الوحدة، ومن ثم تكون فرصهم في الأكبر

أظهر تقرير جديد أن نسبة عالية جدا من العائلات الإسرائيلية تتمح أبنائها بالتوجه إلى وحدات تكنولوجية عالية (الهايتك) في الخدمة العسكرية الإلزامية، من أجل ضمان مستقبلهم العملي، بما في ذلك وحدة النخبة الاستخباراتية «٨٢٠٠»، التي يتم استيعاب الخادمين فيها في سوق الهايتك بسرعة كبيرة.

ويتضح أن هناك فجوة كبيرة جدا بين الذين يفضلون الهايتك لأبنائهم، ومن يفضلون الوحدات القتالية. كما يتّين استطلاع أن المحفز الأكبر للأهالي في ما يختارونه هو حياة أبنائهم العملية بعد الجيش، أكثر بما لا يقاس من «خدمة الدولة».

السعي لمستقبل عملي

وقد بين استطلاع للرأي إجراء أحد المعاهد لصحيفة «دي ماركز»، أن نسبة عالية جدا من الأهالي يريدون لأبنائهم الانخراط في الوحدات التكنولوجية والتقنيات العالية، من أجل ضمان مستقبل عمل لهم، وليس من أجل خدمة «أمن إسرائيل». وشمل الاستطلاع شريحة نموذجية لأهال يهود

لبناء في عمر ما بين ١٥ إلى ١٨ عاما.
وقال ٤١٪ من المستطلعين إنه لو أن الأمر متعلق بهم، لكانوا وجها أبناءهم للخدمة في الوحدات التكنولوجية، بينما ١٥٪ فقط قالوا إنهم كانوا سيوجهونهم للوحدات التقنية، في حين قال ١٥٪ آخرون إنهم كانوا سينصحون أبناءهم بعدم التجنّد في الجيش. وقال ١٨٪ إنهم سيتركون لأبنائهم ما يقررونه، وقال ١١٪ إنهم كانوا سيتخارون لبنائهم الانخراط في مهمات الجبهة الخالية، التي هي غالبا مهمات وظيفية وخدماتية، بعيدة عن ساحات القتال.

وقالت «دي ماركز» إن الأسئلة صيغت بهدف معرفة مدى احتمالية تدخل الأهالي في مسارات خدمة أبنائهم الإلزامية في الجيش، ودوافع توجيهات الأهالي. وقال ٦٦٪ من الأهالي الذين ينصحون بالنخبة للوحدات التكنولوجية، إن ذلك يهدف خدمة الدولة. في حين قال ٥١٪ من الأهالي الذين سينصحون أبناءهم بوحدات تكنولوجية، إن ذلك من أجل ضمان مستقبلهم العملي بعد الجيش، فخدمة كهذه تضمن له فقرة ز في حياتهم العملية. بينما قال ١٩٪ من شريحة الأهالي ذاتها، إن الخدمة في الوحدات التكنولوجية، من أجل خدمة الدولة. وقال ٩٪ إنهم يختارون هذه الوحدة، لانها أقل

هبة البراق وجذور القضية الفلسطينية: بهدي منظور تاريخي أقل أحادية!

بقلم: أنطون شلحت

(*) اسم الكتاب: «هبة البراق: ١٩٢٩ سنة الصدع بين اليهود والعرب»

المؤلف: هليل كوهين، أستاذ تاريخ قضية فلسطين في الجامعة العبرية- القدس

(*) الترجمة إلى العربية: سليم سلامة

(*) الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله ٢٠١٨

(*) عدد الصفحات: ٤٢٨

ثمة أكثر من قيمة مضافة تكمن في هذا الكتاب، الذي يعد غير مسبوق في الكتب التاريخية الإسرائيلية.

ولا بد من الإشارة إلى قيمتين اثنتين منها:

الأولى، أنه يحتاج السجال الإسرائيلي الشائع بشأن الصراع، وهو سجل تنخرط فيه أطراف ترى أن احتلال العام ١٩٦٧ يشكل نقطة انطلاق لفهم الصراع ولحلّه، في مقابل أطراف تقترح النكبة وأقامة إسرائيل في العام ١٩٤٨ مرتكزا، بينما يعتقد المؤلف بأن من الأجدي العودة إلى الوراء، وبالذات إلى العام ١٩٢٩، الذي شهد هبة البراق، ليس لكونه نقطة البداية الحقيقية للصراع، إنما لكونه العام الذي شهد تغييرا جذريا جوهريا في العلاقات بين اليهود والعرب في فلسطين، والعام الذي تسبب بتصميم وعي الجانبيين ومفاهيمها لأعوام عديدة لاحقة.

الثانية، أن الكتاب يعتمد ما يسميه المؤلف التوجه الاحتوائي والذي هو، بالضرورة أيضا، توجه تاريخي وغير قومي، ويشير المؤلف إلى أن تبنيه توجهها كهدلا لا يعني الافتقار إلى الحس القومي أو تجاهل أهمية وقوة الهويات القومية، ولا ادعاء الحيادية، وإنما لأنه لا يبغى -بوعيه على الأقل- خدمة أي رواية قومية، أو الطعن بها. ولا يقتصر هدفه على احتواء روايات قومية مختلفة فقط، بل أيضا روايات أخرى تتخذ عن الإطار القومي، بما يتيح إمكان عرض صورة عن الماضي تكون الأقرب إلى ما كان في الواقع، حين عاش وعمل، جنباً إلى جنب، رجال ونساء مختلفون في أنماط حياتهم، وتوجهاتهم القومية، وتجاربهم الحياتية، وتطلعاتهم، تناسك عن الاختلاف في الأمور التي دفعتهم إلى الضحك أو البكاء، وإلى القتال أو إلى إنقاذ حياة آخرين.

وتأدى عن هذا التوجه تقديم منظور تاريخي أقل أحادية، بقدر ما تأدى عنه ما يمكن تصوفه بأنه «تفسير متفهم»، كي لا نقول «تفسير مبطن»، للرواية التاريخية الفلسطينية حيال الصراع عموماً، وحيال الموقف من الحركة الصهيونية فكراً وممارسة خصوصاً، ارتباطاً بأحداث العام ١٩٢٩.

الصورة التاريخيّة الأوسع

ضمن هذا السياق يشدّد المؤلف على أن أعمال القتل، التي نفذها يهود خلال أحداث ١٩٢٩، لا تغير شيئاً من إطارها العام، وهو: «هجمات عربية ضد مجتمعات يهودية»، لكن في الوقت عينه فإن الإطار العام لتلك الأحداث لا يغير الصورة التاريخية الأوسع، التي تضيف، وفقاً لقوله، بما يلي: جاء اليهود إلى فلسطين ابتداءً من أواخر العهد العثماني برعاية أوروبية (بريطانية على وجه التحديد)، بهدف جعلها دولة يهودية، بما يترتب على ذلك من تحويل سكانها العرب إلى أقلية في وطنهم، وبرفقة قيامه، على طول الكتاب، بعرض شتى المواقف المعارضة للصهيونية والمؤيدة لها، يسجل زاية الشخصي وفحواها ما يلي: «كان من حق اليهود المطاردين المجهي إلى البلاد والعودة فيها على ملاذ لهم، لكن هذا الحق لم يصادق حقوق العرب في البلاد ولم يبرز كل ما أقدم عليه الحركة الصهيونية من إجراءات وممارسات»، كما أن توفير ملاذ للمطاردين لا يتناقض مع روح الإسلام، بالضرورة، حتى لو كانوا يهوداً، وحتى لو كانت الأراضي المقدسة غايتهم، والدليل على ذلك المطرودون من إسبانيا الذين

جرى احتضانهم في البلاد في مطلع العهد العثماني. لكن في العام ١٩٢٩، بعد نحو مئة عام من الهجرات اليهودية إلى البلاد، برعاية دول عظمى أجنبية، بما في ذلك نشاط صهيوني منظم استمر نحو خمسين عاماً، لم يكن اليهود مجرد طالبي لجوء فقط، بل أيضاً مستوطنين وطالبي سيادة. وتحت تأثير الصهيونيين، شرع حتى اليهود من قدامى السكان في البلاد، الذين كانوا يتطلعون إلى العيش بمساواة مع جيرانهم وليس إلى إنشاء دولة قومية بهدي الصهيونية الأوروبية، يتبنون الفكرة الصهيونية وينهرون بإمكان قيام دولة يهودية في فلسطين. وعلى أي حال، وتشوش وارتبك التمييز في الخطاب العربي، باستمرار، بين يهود صهيونيين وغير صهيونيين. لكنه لم يتلاش تماماً: في الخطابة والكتابة العربيين، على حد سواء، كما في الحياة اليومية أيضاً، تركز قاموس القديم الذي تحدثت عن «اليهود» العرب» الذين كانوا يعتبرون أبناء الثقافة الشرق أوسطية، في مقابل «الصهيونيين» الذين أتوا، بعاداتهم وتقاليدهم الغربية، من أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى الحريديم الأشكناز. لكن هذا التمييز تبيّد واختفى إبان عاصفة ١٩٢٩. فهوجمت المجتمعات اليهودية، بصرف النظر عن أي فوارق في الميول السياسية أو في الأقدمية. والدليل الواضح على هذا هو صرخات أبناء عائلتي يهوديتين في صفد، وأبناء عائلتي فلسطينيتين في الخليل، في وجوه جيرانهم ومعارفهم: «لسنا أخوة؟»، وهي صرخات وقعت على أذان صماء.

والخلاصة التي يتوصل إليها الكتاب أن أحداث ١٩٢٩ أوضحت أن التمييز داخل المجتمع اليهودي بين حريديم وأحرار، بين ييشوف قديم وجديد، بين حركة العمل والحركة التنقيحية، لم يكن ذا معنى في نظر العرب، إطلاقاً تقريباً. وهذا ليس لأن جميع اليهود يستحقون الموت في نظر العرب بل لأن هؤلاء الآخرين شعروا، بقوة كبيرة، في نهاية عشرينيات القرن الفائت، بأن القواسم المشتركة بين جميع هذه التيارات اليهودية أكثر بكثير مما يفرق بينها. فهؤلاء وأولئك يؤمنون بوجود الشعب اليهودي، وحق اليهود في الهجرة إلى أرض آبائهم، وهؤلاء وأولئك يتطلعون إلى إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل (سواء أقامها أشخاص، أو بمجيء المسيح المخلص، أو كانت ليبرالية أو اشتراكية، ويؤمنون بالتضامن اليهودي المتبادل.

ويصل المؤلف إلى بيت القصيد بقوله: «إن هذه المبادئ كانت تتعارض، صراحة وبشفة، مع فهم عرب البلاد وموقفهم، وهو ما جعل اليهود كتلة واحدة في نظرهم، ولذا فخلال أعمال القتل في أحداث ١٩٢٩، لم يكن العرب، من وجهة نظرهم، يقتلون جيرانهم اليهود وإنما أعداءهم الذين يحاولون الاستيلاء على وطنهم»!

ولإثبات مسوِّغ هذا الفهم يورد المؤلف أقوالاً لديفيد بن غوريون، أدلى بها خلال جلسة إدارة الوكالة اليهودية إبان الثورة العربية (١٩٣٧). كما اقتبسها مؤرخ إسرائيلي آخر، هو بيني مورييس، في كتابه «١٩٤٨: تاريخ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى» (٢٠١٠)، وجاء فيها: «علينا أن نرى الوضع على حقيقته، على الصعيد الأمني، نحن المهاجمون والمدافعون لكن على المستوى السياسي، نحن المهاجمون والعرب هم المدافعون عن أنفسهم، هم يعيرون في البلاد وهم أصحاب الأرض، الغربية. نحن نعيش في الشتات ونريد فقط الهجرة إلى هنا وامتلاك الأرض منهم»!

اليمن المتطرف يهاجم الكتاب

يشار هنا إلى أن هذا الكتاب تعرّض إلى هجوم من طرف مورييس بشبهة، أن مؤلفه ينتكر لحق إقامة دولة يهودية سيادية في «أرض إسرائيل» كلها أو في جزء منها، وأنه لا ينظر، بصورة إيجابية، إلى اليهود بصفتهم أخياراً وإلى العرب بصفتهم أشراراً، بل ينظر إلى الجانبيين باعتبارهما مسؤولين عما آل إليه الصراع، بخلاف ما يعتقد مورييس.

كما تعرّض الكتاب إلى هجوم من اليمين الإسرائيلي المتطرّف، اتهم خلاله مؤلفه بأن دعوته إلى احترام مشاعر الشراكة الإنسانية، والاعتراف بقيمة الإنسان واحترامها، بمنأى عن المنظور القومي، وعن الكراهية والغيرة والمنافسة، هي دعوة سطحية وساذجة من وجهة نظر جيو- سياسية شرق أوسطية.

في واقع الأمر فإن كوهن تطرّق إلى تلك الشراكة الإنسانية، التي لم تنتف خلال أحداث ١٩٢٩ المرؤعة، في نطاق الإشادة، من بين أمور أخرى، بأعضاء رابطة «بريت شالوم» (ميثاق السلام)، الذين حاولوا حرف الشيعيين عن مسار الصدام الرواية الصهيونية بشأن أحداث ١٩٢٩ تبين الصعوبة الكبيرة في تبني منظور بديل، مغاير، للمنظور القومي المهيمن.

وربما يجدر استعادة تجربة بعض هؤلاء الأعضاء، ولا سيما المؤرخ هانس كوهن (١٨٩١-١٩٧١)، أول سكرتير للرابطة، فقد كان هذا نموذجاً لمثقف حقيقي، يحترم إلى سلطة أخلاقية للكتابة، ركّزها المفكر والروائي الفرنسي جوليان بندا (١٨٦٧-١٩٥٦) عندما سكّ مصطلح «خيانة المثقفين» قبل أكثر من تسعين عاماً، معتبراً أن مثل هذا المثقف لا يتمتع بموهبة استثنائية فحسب، إنما أيضاً وربما أساساً يتميز بحس أخلاقي فذ، ويشكل ضميراً للبشرية.

وتؤكد الوقائع المتداولة بشأن هانس كوهن أنه استقال من منصبه عام ١٩٣٠ لأسباب ضميرية، إذ رأى أن احتمالات جسر الفجوة بين مواقفه وبين وجهة النظر الصهيونية الرسمية معدومة، وأن الرابطة المذكورة ساومت في موضوعات لا يجوز المساومة فيها مطلقاً. وفي عام ١٩٣٣ تلقى دعوة لتدريس التاريخ الحديث في «سميث كوليج» في ولاية مساتشوستس الأميركية فلأهاها، وفي ربيع ١٩٣٤ غادر فلسطين برفقة زوجته وابنتها ولم يعد إليها بتاتا.

وكان هـ. كوهن من أشد أنصار المقاربة ثنائية القومية في فترة تأسيس «بريت شالوم»، لكن عندما شعر أن هذه المقاربة غير قابلة للتطبيق في ظروف فلسطين المستجدة، تبني مقاربة أخرى تدعو إلى الاعتراف باليهود كإقلية في فلسطين، ويرسم هذه المقاربة صاغ، عام ١٩٢٩، مشروع دستور للرابطة. غير أن مقاربه هذه لم تثر اهتمام أحد في حينه، ولذا على الإطلاق، وكما حدث في الحرب العالمية الأولى فإن يومياته والرسائل، التي كان يبحث بها إلى أصدقائه، على أن خلوها ترك صفوف الحركة الصهيونية كانت ناجمة، أكثر من أي شيء آخر، عن إدراكه أن طريق الصهيونية غير صحيحة وغير أخلاقية. ومثلت هبة البراق، وخاصة ردة الفعل من جانب الحركة الصهيونية وبريطانيا عليها، السبب المباشر وراء استقالته من الحركة الصهيونية، غير أن خلفية هذه الاستقالة كانت أخذة في التبلور قبل ذلك التاريخ، وهي خلفية مرتبطة باعتقاده أن تطبيق الصهيونية لا بد من أن يكون مقروناً بممارسات مرفوضة من الناحية الأخلاقية. وتشير أكثر من دراسة حول كوهن إلى أن ١٩٢٨ كان العام الذي حسم اختياره هذا نهائياً، وذلك بسبب حادثتين بارزتين وقتها خلاله:

الأولى، احتدام الجدل بينه وبين رئيس «بريت شالوم» بشأن ضرورة تحويل الرابطة إلى هيئة سياسية فاعلة في الخريطة الحزبية الصهيونية، وقد رأى كوهن أن عدم تحويلها إلى هيئة ذات وزن من شأنه أن يحفلها مسؤولية أخلاقية شديدة الوطأة.

الثانية، في ٨ حزيران ١٩٢٨ لقي إيرا سبيل عربيان مصرعهما بالقرب من بيت كوهن، على أيدي متطرفين يهود، لكن أحد جيرانه حاول اقتناعه بأن يدلي بشهادته زور فحوهاها أن الذين ارتكبو الجريمة هم العرب، وحول هذه الحادثة كتب كوهن في رسالة بعث بها إلى الصحافي روبرت ويلتش ما يلي: «لقد تدهورنا إلى حضيض مريع بسبب تطرفنا القومي [...] يمكن القول إن ٩٥ بالمئة من أبناء اليبشوف اليهودي يؤيدون، في

من خاتمة كتاب «هبة البراق»

العرب الفلسطينيون وموقفهم من الصهيونية

عن وجهتها الحقيقية، وفحواها أنها ليست معنية لا بإقامة دولة ولا بجعل اليهود أكثرية ولا بتحقيق نفوذ سياسي [...] يتعين علينا جميعاً أن نبدأ كل ما في وسعنا كي نجد مسارات تربطنا بالعرب، وكي نغير ملامح الصهيونية كلياً إلى ناحية مناصرة السلام ومعاداة الإمبريالية واعتماد الديمقراطية، ففي ذلك كله تكمن الدلالة الحقيقية للروح اليهودية».

غير أن الأمل الذي راود كوهن بـ «تصحيح طريق الصهيونية» سرعان ما تلاشى، وغداة توجيهه الرسالة السالفة، كتب في يومياته أن سياسة الإدارة الصهيونية أسوأ كثيراً مما كان يتوقع ذات مرة، ولذا «لا يجوز لنا البقاء هناك، ولا يجوز لنا أن نكون جزءاً من هذا المشروع، وبناء عليه يجب أن نستقبل ببطء أن نصمت وأن نقول وداعاً». وبعد هذه الملاحظة بيوم واحد كتب أيضاً أن قرار ترك صفوف الصهيونية يتعرّز لديه أكثر فأكثر، ولم يعد في إمكانه أن يتحمل المسؤولية عن ممارساتها، وهذا يعني عدم قدرته على تحلّل المسؤولية عن الجريمة.

وفي ١٨ أيلول ١٩٢٩ كتب في رسالة أخرى قائلاً: «لم يعد في إمكانني أن أبقي هناك أكثر، لأن ما يتطور يتناقض مع أهدافي، كما أن نشاطي في الرابطة يجري استغلاله من أجل التنسخر وتشجيع ما لا يجوز التنسخر عليه أو تشجيعه».

خلاصة القول إن موقف هانس كوهن إزاء الصهيونية، الذي أدى إلى توصله لاستنتاج قاطع يفيد بعدم صحة طريقها فيما يتعلق بـ «المسألة العربية»، انطلق أساساً من رؤية التناقض الفاضح بين ممارساتها وبين المقاربة الأخلاقية، وهي الرؤية نفسها التي انسحبت على موقفه إزاء رابطة «بريت شالوم» أيضاً.

ولئن اخترت استعادة تجربة هذا المثقف، لدى تقديم هذا الكتاب، فلكونها تتسق مع إلحاح مؤلفه على قراءة الصراع عبر العودة إلى جذوره، والتي لم تبدأ في ١٩٢٧ ولا حتى في ١٩٤٨.

الوقت الحالي، جرائم قتل كهذه [...] لقد قُتل أناس أبرياء سنخ تصادف وجودهم عرضاً في ذلك المكان، حتى الألمان لم يفعلوا ذلك، وفي حين أن المثقفين الفرنسيين أقاموا الدنيا جراً قضية درايغوس، فإن جريمة القتل هنا لا تهم أحداً على الإطلاق، وكما حدث في الحرب العالمية الأولى فإن أي بربرية، كما هذه الجريمة البربرية، تُعرض باعتبارها نتيجة حتمية، وإنني أستشف المشكلة العملية الكاملة في موقف كهذا، وذلك أبعد من المشكلة الأخلاقية. إلى أين سيقدونا هذا كله؟. يدعي بن تسفي لإقصد إسحاق بن تسفي الذي أصبح ثاني رئيس لدولة إسرائيل] أن هذا العمل سيُردع العرب، لكنني أدعي العكس تماماً [...] لقد اندلعت هنا مشاعر عنصرية من الصعب توصيفها».

وكان هـ. كوهن يقوم بجولة في أوروبا عندما اندلعت هبة البراق، وقد تعقب ما حدث خلالها وهو في الخارج، وكتب عن ذلك في يومياته. وفي هذا الصدد اعتبر أن المسؤولية عن اندلاع الهبة تقع على عاتق الحركة الصهيونية، لأنها أجمعت عن انتهاج سياسة أخرى إزاء السكان العرب. وحثّ زملاءه على التحرك الفوري من أجل إحداث تغيير في السياسة الصهيونية يحول دون خوض حرب طاحنة مع الحركة القومية العربية.

وفي إحدى رسائله من تلك الفترة كتب يقول: «إن أخشى ما أخشاه هو أن تسير الصهيونية في الطريق الخطأ، التي تمضي فيها الحكومات كلها [...] أخشى أن يكون أصدقاؤنا غير مدركين للوضع الحقيقي، أي لواقع أننا نواجه ثورة قومية لامة مقهورة. إن الجماهير العربية الشيعية تحارب من أجل الأمة، أو من أجل الفكرة والمثال القوميين، مثل شعبنا تماماً، أو مثل الشين فين [الجيش الجمهوري الإيرلندي] في حينه، وقد بقي أمامنا الآن طريقان: إما قمع العرب وإخضاعهم بواسطة استعمال القوة المفرطة، القوة العسكرية الإمبريالية أو القوة الكولونيالية من النوع الأسود، وإما أن تكشف الصهيونية، أخيراً،

مثلاً رأينا في أقوال جابوتنسكي آنذاك وكما يذكر به كثيرون اليوم أيضاً، ليس هذا ما رآه المهاجمون، هم، أو المنظرون الذين يتحدثون باسمهم، يؤكدون على المعاملة الجيدة التي حظي بها اليهود في البلاد ومنطقتها في ظل الإمبراطورية العثمانية، ويضعون أحداث ١٩٢٩ في سياق مختلف تماماً: في النضال الدائر في العالم الثالث برفته ضد أنظمة استعمارية، ينظر إلى اليهود في البلاد - بسبب رعاية البريطانيين لهم ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر- وعد لظهور وتشجيع الهجرة اليهودية إلى البلاد - باعتبارهم حلفاء للسلطة الكولونيالية، ولذا فهم يشكلون هدفاً مشروعاً للهجمات.

هذه نظرة لا يمكن للضحية، اليهودي في هذه الحالة، القبول بها. وفي ١٩٢٩، بدأت المنافسة على موقع الضحية، ذلك أن اليهود كانوا ضحايا الأحداث بامتياز، في الخليل وصفد على الأقل. أتوا إلى البلاد ليجدوا لهم ملاذاً من البوغرومات والمذابح، فوجدوا أنفسهم يتعرضون للهجمات وهم في بيوتهم، أو وهم يفلحون حقولهم، أما في نظر العرب، فهذه البيوت التي كان يسكن فيها اليهود هي بيوت في أرض عربية والفلاحة

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي